مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: العلاقات المصرية الإيرانية في مرحلة مابعد ثورة 25 يناير 2015 نظرة استشرافية
اسم الكاتب: د. صلاح سمير البندارى
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/622
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 11:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات المصرية الإيرانية في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

نظرة استشرافية

د. صلاح سمير البنـداري

أستاذ مساعد العلوم السياسية، جامعة بورسعيد / جمهورية مصر العربية

الملخص

تتناول هذه الدراسة بالتحليل طبيعة العلاقات المصرية ـ الايرانية، بالتركيز على مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١، وهى الفترة التي بدا واضحاً خلالها تدشين نظام سياسي جديد يقوم على أسس تختلف كلية عن سابقه، فيما يخص أسس النظام وكذا توجهات السياسية الخارجية والقواعد التي تحكم علاقات مصر الدولية لاسيما بدول الجوار الجغرافي وفى مقدمتها ايران. ويتمثل الهدف الأساسي للدراسة في رصد طبيعة هذه العلاقات، وتحليل المتغيرات الحاكمة لمسارها، واستكشاف جوانب ونقاط الاختلاف والاتفاق على ضوء التطورات السياسية الراهنة، لاسيما بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ و ٣٠ يونيه ٢٠١٣، مستهدفة الوصول إلى رؤية استراتيجية مستقبلية تحكم مسار العلاقات الثنائية بين الدولتين.

Abstract

This study analyzes the nature of the relations between Egypt and Iran, focusing on the post- jan.25 revolution's era, the period of establishing a new political system based on different bases, in concern of the foreign policy orientations and the rules governing Egypt's international relations especially with neighboring countries, such as Iran.

The main objective of the study is monitoring the nature of these relationship, analyze the variables governing its track, and exploring the

aspects and points of difference and agreement, in the light of the current political developments, especially after the revolution of January 25, 2011 and June 30, 2013, reaching to a strategic vision for the bilateral relations, future.ت

المقدمة

تواترت الأنباء والأحاديث على مدار الفترة الماضية، لاسيما في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، عن قرب استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين القاهرة وطهران، والتي تقتصر حتى الآن على تمثيل متبادل محدود على مستوى مكتبين لرعاية المصالح، وقد عمق ذلك وقتئذ ما أعلنه وزير الخارجية آنذاك نبيل العربي عن رغبة مصر في فتح صفحة جديدة مع جميع دول العالم بما في ذلك إيران، التي سارعت إلى الاعلان عن ترحيبها بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر بعد قطيعة تجاوزت الـ ٣٠ عاماً(١).

إلا أن واقع العلاقات المصرية ـ الإيرانية وفقاً للتحليل العلمي من قبل العديد من الباحثين، يشير إلى أنها لم تكن معقدة وملتبسة في يوم من الأيام كما هي خلال هذه المرحلة، ولعل أسباب ذلك عديدة أهمها: أن هذه العلاقات لم تكن متداخلة من قبل بمثل هذه الدرجة مع مجمل التفاعلات الدولية والإقليمية، التي بدورها تتداخل وبشكل غير مسبوق مع تفاعلات النظام العربي، والنظام الإقليمي للشرق الأوسط(٢). ومن ثم، فإن نمط العلاقات بين الدولتين يتسم بقدر كبير من التعقيد، فرضه التوتر والصراع الذي شاب هذه العلاقات لعقود متتالية، مع غياب نمط محدد وواضح لهذا الصراع الذي امتد ليشمل العديد من الجوانب، كالدور الإقليمي، والتوجه الأيديولوجي، ونمط السياسة الخارجية وأدواتها، والتي تراوح مداها عبر العقود الماضية ما بين التهدئة والهجوم الحاد(٣).

<u>إشكالية الدراسة</u>:

حيث يوضح تأمل العلاقات بين مصر وإيران، أن تلك العلاقات لا تتأثر في تطورها بالمتغيرات الداخلية لكلا الطرفين فحسب، بل أيضاً بالمتغيرات الكامنة في البيئة الخارجية سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، والتي تضع قيوداً ومحددات فعلية أمام تطور هذه العلاقات. ومن هنا، تبرز اشكالية الدراسة، التي تتمحور حول كنه وطبيعة العلاقات المصرية ـ الإيرانية خلال الحقبة الماضية ـ بالتركيز على مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير ـ وحجم وطبيعة

المخاطر والتهديدات والمصالح الحالية، وكذا الدور الإقليمي والطموحات الإقليمية لكليهما ومدى تأثير ذلك على التفاعلات الثنائية في المستقبل.

أهمية الدراسة:

وتنبع هذه الأهمية من عدة اعتبارات، لعل أبرزها:

١ـ الأهمية التي تتمتع بها كلتا الدولتين ـ مصر وايران ـ إقليميًا ودوليًا، بالنظر إلى القدرات السياسية والاقتصادية والتاريخية والجغرافية والبشرية وكذا الثقافية، والتي رسخت من دورهما الإقليمي، كقوى ذات مكانة، يتم مراعاتها من جانب كافة الأطراف الفاعلة في منظومة العلاقات الدولية في المنطقة(٤).

٢ـ إن العلاقات بين مصر وايران بوصفها قوى إقليمية رئيسة، لا تكتسب أهمية فقط بالنسبة لتحديد أبعاد الدور الإقليمي لكليهما، وإنما ايضاً لأن هذه العلاقات تلخص وبشكل ملحوظ الأوضاع في المنطقة من صراعات وتوازنات(٥).

٣ـ أهمية التعرف على المتغيرات الفاعلة والمؤثرة على العلاقات الثنائية ومعرفة التحديات التي تواجهها, حيث أن تطوير هذه العلاقات قد يشكل نموذجاً يمكن أن تحتذى به دول أخرى في مجالات التعاون، خاصة في ظل ظروف دولية تتسم بتحديات تفرضها ظاهرة العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية(٦).

٤ـ طبيعة التحولات التي شهدتها مصر مؤخراً، والتي أفرزت نظاماً سياسياً يحمل توجهات يرجح أنها مغايرة فيما يخص إيران، بما يفرضه ذلك من أهمية الوقوف على تلك العوامل التي تحكم هذه التوجهات الجديدة، وكيفية تأثيرها على مسار العلاقات والمصالح المشتركة.

٥ـ تصاعد الاهتمام الداخلي في مصر بضرورة إعادة بناء السياسة الخارجية المصرية، بما يعزز من مكانتها الإقليمية والدولية، وامتلاك القدرة على صياغة هذه السياسة بإرادتها الحرة والمستقلة، وهو ما يرتبط في جانب كبير منه بالعلاقات مع إيران(٧).

٦ـ سعى الدراسة صوب استخلاص مجموعة من التوصيات لصانع القرار السياسي، يمكن الاستفادة منها في مجال تطوير العلاقات المصرية ـ الإيرانية، والتغلب على التحديات التي تواجهها.

أهداف وفروض الدراسة:

ويتمثل الهدف الأساسي للدراسة في رصد طبيعة العلاقات المصرية ـ الإيرانية، وتحليل المتغيرات الحاكمة لمسارها، واستكشاف جوانب ونقاط الاختلاف والاتفاق فيما بين الطرفين على ضوء التطورات السياسية الراهنة، لاسيما

بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ و ٣٠ يونيه ٢٠١٣، بغية وضع تصور أو رؤية تشتمل على أفضل الآليات لتفعيل أبعاد التعاون مستقبلاً.

وتدور الدراسة حول فرض أساسي مفاده: أن التغيير السياسي الذى أفرزته ثورة ٢٥ يناير ـ والذى لحق بالتوجهات الأساسية للنظام السياسي المصري ـ يرجح أنه سيقود العلاقات المصرية ـ الإيرانية خلال المرحلة القادمة، نحو درجة من التطور مآلها الاستقرار على قاعدة من التعاون المبنى على أساس توازن المصالح المتبادل بين الدولتين في المنطقة.

وفى اطار التحقيق العلمي لهذا الفرض، تحاول الدراسة الإجابة على العديد من التساؤلات، ومنها:

١ـ لماذا تتخذ العلاقات المصرية ـ الإيرانية في كثير من مراحل تطورها منحنى سلبى وأشكالاً صراعية؟

٢ـ كيف تأثرت العلاقات بين مصر وايران بالمتغيرات الدولية والاقليمية، التي طرأت على النظامين الدولي والإقليمي؟

٣ـ إلى أي حد يعتبر النفوذ الأمريكي بالمنطقة وكذا الدور الإسرائيلي، من العوامل المؤثرة على هذه العلاقات؟

٤ـ ماهي طبيعة محددات البيئة الإقليمية المؤثرة على العلاقات المصرية ـ الإيرانية ؟

٥ـ إلى أي مدى شكلت القضايا الاقليمية الرئيسة والملفات الأساسية في المنطقة عاملاً لإضعاف أو تقوية العلاقات بين الدولتين؟

٦ـ ماهي العوامل الأساسية التي تؤثر على العلاقات الثنائية، وما مستويات وحدود هذا التأثير؟

٧ـ ماهي التحديات التي تواجه العلاقات المصرية ـ الإيرانية ما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ ؟ وإلي أي مدى يمكن أن تساهم العوامل الاقتصادية والثقافية في تحسين العلاقات السياسية؟.

٨ـ ماهي السيناريوهات أو البدائل المتوقعة للعلاقات خلال المرحلة القادمة، على ضوء الأوضاع المصرية الراهنة؟

٩ـ وهل يحمل المستقبل لتلك العلاقات الاتجاه نحو التعاون وتلاقى المصالح أم استمرارية الصراع؟

منهجية الدراسة:

يعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، عبر التعامل مع الظاهرة محل الدراسة لتحديد علاقاتها المتداخلة ووصفها وتصويرها وتحليل المتغيرات المؤثرة فيها، وذلك انطلاقاً من التحليل الموضوعي المرتكز على المراجع العلمية والدراسات ذات الصلة، فضلاً عن استقراء المواقف والأفكار.

أيضا اعتمدت الدراسة على مدخل تحليل النظم، من خلال عناصره الأساسية، وهى:

١- المدخلات: أي كل ما يتلقاه النظام السياسي من بيئته الداخلية والخارجية، والتي تؤثر على كلا من النظام الإيراني والنظام المصري في صياغة السياسة الخارجية لكل منهما تجاه الآخر، من محددات سياسية واقتصادية واجتماعية على الصعيدين الداخلي والخارجي، فضلاً عن الأحداث الاقليمية والدولية، والتي تشكل في مجملها عناصر للضغط على صانع القرار السياسي.

٢- المخرجات: وتشمل طبيعة قرارات ومواقف السياسة الخارجية التي ينتهجها النظام المصري وكذا الإيراني تجاه بعضهما البعض على ضوء تأثيرات البيئتين الداخلية والخارجية وعملية تحليل المدخلات.

٣- التغذية المرتدة: وهي العملية التي بمقتضاها يتم تدفق المعلومات من البيئات المختلفة الى النظام السياسي، في شكل مدخلات جديدة عن نتائج المواقف والسياسات المتبعة، والتي تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ سياسات جديدة، وتعطى الطابع الديناميكي للنظام السياسي.

الإطار النظري للدراسة:

وانطلاقاً مما تقدم قسمت الدراسة إلى خمسة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، وذلك كالتالي:

المبحث الأول

نظرة تاريخية على العلاقات المصرية ـ الإيرانية

تشير آثار الحضارة القديمة إلى أن العلاقات بين مصر وإيران قديمة قدم الدهر، وتقوم على أسس تاريخية وثقافية، فضلاً عن الجغرافيا السياسية والاقتصادية، وأن هذه العلاقات سواء كانت سلبية أم إيجابية لم تنقطع ـ رغم الاختلافات السياسية ـ حيث تعاون البلدان في مختلف المجالات الاقتصادية والعلمية والفنية، وقاما بدور خلاق في صنع الحضارة البشرية، وشكلا معا بعد ظهور الإسلام جناحا الحضارة الإسلامية(٨). ولعل تاريخ هذه العلاقات في العصر الحديث يرجع تحديداً إلى عام ١٨٤٨، حين سمحت الدولة العثمانية لإيران بافتتاح مقار لسفاراتها في البلاد التابعة لها ومن بينها مصر، وذلك بعد توقيع معاهدة "أرضروم" بين الدولة القاجارية الإيرانية والدولة العثمانية، والتي على أثرها أرسلت إيران موفدًا لرعاية مصالحها التجارية في مصر، ثم أرسلت في عام ١٨٦٩ أول سفرائها إلى القاهرة محمد صادق خان (٩)، وفى نوفمبر من ذات العام شاركت ايران بوفد رسمي يرأسه شخص يدعى "معير الممالك" في

مراسم افتتاح قناة السويس، استجابة لدعوة موجهة لها من الحكومة الفرنسية (١٠). وفى عام ١٩٢٨، في عهد الملك فؤاد الأول،

وقعت الدولتان اتفاقية صداقة، والتي مهدت لتطور مثمر للعلاقات الثنائية، وصل إلى حد المصاهرة بين الأسرتين الحاكمتين العلوية والبهلوية عام ١٩٣٩، وهى العلاقة التي أدى انتهائها عام ١٩٤٨ إلى توتر في هذه العلاقات(١١).

وفي العقود التي أعقبت ذلك وسبقت الثورة المصرية في يوليو ١٩٥٢، كان يسود العلاقات في الأغلب الأعم التعاون، حيث كان التشابه والانسجام بين طبيعة وخصائص النظامين الحاكمين، والأيديولوجيا السياسية، فضلاً عن على الحليف الدولي الواحد. فكلتا الدولتين كان النظام الحاكم فيها ملكياً وراثياً، وأيديولوجيته كانت الليبرالية ـ الرأسمالية، وكانت بريطانيا الحليف الدولي المشترك لهما. ولكن سرعان ما تبدلت الأحوال، فبعد قيام ثورة يوليو١٩٥٢، ونجاح الشاه في إفشال التجربة الإصلاحية للدكتور محمد مصدق، بدعم من الاستخبارات الأمريكية، تحولت العلاقات بين البلدين إلى الحالة الصراعية، حيث أصبحت ايران على النقيض تماماً مع مصر، التي ابتعدت كثيراً عن الغرب واقتربت أكثر من الاتحاد السوفياتي، الذي تولى مهمة تمويل وبناء السد العالي، وتأمين احتياجات مصر العسكرية خلال تلك المرحلة(١٢).

كما أثر انضمام إيران لحلف بغداد ١٩٥٥ على العلاقات مع مصر بالسلب, حيث اختلفت رؤى الدولتين في هذا الشأن، فبينما اعتبرت مصر أن الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط هي مسئولية دوله فحسب, وإن الاستعمار أشد خطراً من الشيوعية, ومن ثم حاربت بشدة كافة محاولات جر العالم العربي للانضمام الى مثل هذه الأحلاف, في الوقت الذى أكدت فيه ايران انحيازها للغرب بانضمامها للحلف، واستعدادها لقبول أية مقترحات غربية في ذلك, وأبدت تشككاً في الموقف المصري الذى اعتبرته سنداً للخطر الشيوعي. إضافة إلى ذلك الاعتراف الإيراني الرسمي بإسرائيل ١٩٦٠، واقامة الشاه لعلاقات سرية قوية معها اقتصادياً وأمنياً وثقافياً, في ذات الوقت الذى كان ينظر فيه الى الرئيس عبد الناصر كيساري متطرف مفجر للثورات والانقلابات في المنطقة(١٣). ومن ثم، سادت العلاقات حالة من الخلاف بل والعداء، زادها تأججاً تبني المشروع القومي الناصري لسياسات مضادة للتوجهات والمصالح الإيرانية، واحتلاله موقع المنافس الأقوى لمحاولات إيران التوسعية آنذاك(١٤).

واستمر الوضع هكذا، حتى وصول الرئيس أنور السادات للحكم ١٩٧٠, الذى كشف ومبكراً عن ميول مختلفة ومناقضة لسلفه في علاقاته العربية والإقليمية والدولية، وخاصة ما يتعلق بنهج السلام وتوثيق الروابط والعلاقات مع الولايات المتحدة على حساب العلاقات مع الاتحاد السوفياتي. ومن ثم، بدأت مؤشرات التقارب بين مصر وإيران في البروز، مرتبطة بالتحول عن النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي والتراجع عن أيديولوجية النظام الناصري(١٥)، فشهدت العلاقات الثنائية عودة للعلاقات الدبلوماسية الكاملة ١٩٧١، مدعمة بصداقة شخصية قوية ربطت بين الرئيس السادات والشاه ، ما أحدث بالفعل تحولاً كيفياً في نمط وحجم العلاقات، خاصة بين عامي ١٩٧٠ـ ١٩٧٨, حيث اضفت صداقة الزعيمين سمة الحميمية على العلاقات الثنائية واعطتها دفعة كبيرة للأمام، فكانت العلاقات تدار على كافه الأبعاد والمستويات بتوجيهات مباشره من الزعيمين، وهو ما كانت محصلته النهائية قدرة البلدين على تنفيذ أضخم برنامج للتعاون الاقتصادي في تاريخ العلاقات، بالإضافة الى كثرة الزيارات المتبادلة وتعددها وارتفاع مستوياتها، وهو ما اعتبر مؤشراً على متانة

وقوة العلاقات السياسية، حيث قام الرئيس السادات بخمس زيارات رسمية لإيران فيما بين اكتوبر ١٩٧١ واكتوبر ١٩٧٧، قابلها الشاه بأربع زيارات(١٦). ومن ثم، تحولت مجدداً علاقات الصراع القديمة إلى علاقات تعاون، لم يكتب لها أن تستمر طويلاً بعد سقوط نظام الشاه، حيث مثل عام ١٩٧٩ نقطة فارقة في تاريخ العلاقات، فشهد شهر فبراير من هذا العام انتهاء حكم الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية، واحتدام الخلاف المصري الإيراني حول التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك حول قضية أمن الخليج العربي، ما أفضى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية على أثر توقيع مصر لمعاهدة السلام مع اسرائيل في ذات العام(١٧).

في الوقت الذى غلبت فيه الشعارات الثورية على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، وبدأت ايران بالعمل بسياسة تصدير ثورتها الى الدول الأخرى بالمنطقة، ما أدى الى توتير العلاقة مع مصر، التي استضافت الشاه المخلوع ـ الذى رفضت دول الغرب بلا استثناء أن تمنحه حق الملجأ لديها ـ بناء على قرار من الرئيس السادات في مارس ١٩٨٠، أرجعه في ذلك الوقت إلى دوافع تتعلق بالوفاء والإنسانية وحفظ الجميل(١٨)، وهو ما أصاب العلاقات الثنائية بين البلدين بالمزيد من التوتر، لاسيما بعد أن أقام السادات في ٢٧ يوليو ١٩٨٠، جنازة رسمية للشاه (١٩).

ولقد شن النظام الإيراني خلال هذه المرحلة بقيادة آية الله الخميني, حملة دعائية منظمة بهدف التحريض على قلب نظام الحكم في مصر, مستنداً في ذلك على محاور ثلاث، هي:

ـ رفض معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية.

ـ الإيحاء الصريح بتآمر السادات مع الولايات المتحدة ضد الثورة الإيرانية.

ـ تكفير السادات شخصياً(٢٠).

وبعد اغتيال الرئيس السادات في اكتوبر١٩٨١, وتولى الرئيس مبارك الحكم، لوحظ أن مبررات اضافية تم الحاقها بالموقف السلبي المصري من ايران، لعل أهمها:

١ـ إتهام ايران بمساعدة الحركات الإسلامية وجماعات العنف المسلح.

٢ـ اقامة ايران لجدارية بالحي التجاري بطهران بطول عشرة أمتار، عليها صورة خالد الإسلامبولى "قاتل الرئيس السادات" وهو يرفع المصحف الشريف, مكتوب عليها بالفارسية "الذى قتل فرعون مصر"، وهو تصرف عدائي لمصر ويتناقض مع روح الشريعة الإسلامية، لكون القاتل لا يكرم مهما كانت مبرراته ودوافعه، فضلاً عن إطلاق إيران لاسم هذا القاتل على الشارع الذى يضم مقر البعثة الدبلوماسية المصرية في طهران(٢١).

وعندما نشبت الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ـ ١٩٨٨)، تواصلت المساندة المصرية للعراق سياسياً وعسكرياً(*), فكان الانحياز للعراق خلال هذه الحرب واحداً من أهم عوامل تأجج الخصومة السياسية واستمرارها بين البلدين(٢٢)، كما تحيزت وسائل الإعلام المصرية للجانب العراقي في تناولها لأحداث المعارك, فكانت دائماً ما تبرز الانتصارات العراقية والخسائر الإيرانية, وتشيد بقوة العراق

وتقلل من قوة الطرف الإيراني، وتشكك في صحة البيانات العسكرية الصادرة عن طهران، مع ابراز الآثار الخطيرة التي تركتها تلك الحرب على القضية الفلسطينية, التي كان البلدان المتحاربان يتخذانها ذريعة لاستمرار الحرب، فكان صدام حسين يقول: "إن هذه الحرب من أجل القضية الفلسطينية"، والخميني يقول: "إن تحرير القدس يمر ببغداد"(٢٣).

ومع وصول رفسنجاني الى السلطة عام ١٩٨٩، وحاجة ايران لإعادة بناء ما دمرته هذه الحرب، مع عدم قدرتها على القيام بذلك بجهودها الذاتية، جرى إعادة النظر في سياستها الخارجية، حيث عمد رفسنجاني الى إتباع سياسة خارجية قائمة على تحسين العلاقات مع الدول الأخرى ومن بينها مصر، التي تعي ايران جيداً أهميتها على الصعيدين

الإقليمي والدولي(٢٤). وفى أعقاب حرب الخليج الثانية ١٩٩٠- ١٩٩١، ومع نوايا إيران الحسنة بالإفراج عن أسرى الحرب المصريين، واتخاذ موقف ضد احتلال صدام للكويت، واصل الرئيس مبارك سياسته المناهضة لإيران، حتى انه عمل خلال هذه الحرب على تشكيل تحالف (٢ + ٦) مع سوريا، بهدف القيام بدور نشط وفعال لضمان أمن دول مجلس التعاون الخليجي الست في مواجهة إيران(٢٥).

وحيث بدأت خارطة المنطقة في التغير بعد هذه الحرب، عمل البلدان علي تبادل الوفود، وعادت العلاقات الدبلوماسية على مستوى مكاتب رعاية المصالح، التي افتتحت في ٢٨ ابريل ١٩٩١,وهو ما مثل تحسناً ملحوظاً، قاد العلاقات نحو التطور بصورة تدريجية، إلا أن ذلك اصطدم بعدد من العوائق، منها:

١- احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، وتدخلها في قضية أمن الخليج وشئون البحرين بزعم دعم الأغلبية الشيعية، بالإضافة للمناورات العسكرية التي تجريها من آن لآخر في مياه الخليج.

٢- النفوذ الإيراني المتعاظم في العراق من خلال الأحزاب والميليشيات الشيعية.

٣- دعم حزب الله في لبنان في مواجهة الحكومة اللبنانية.

وهى العوائق التي دفعت في اتجاه إعادة التوتر مجدداً بين البلدين، ليصل إلى ذروته بعد هجوم الرئيس مبارك على الشيعة، وتصريحات وزير الخارجية وقتئذ "أحمد أبو الغيط" المتكررة التي تحذر من تصاعد النفوذ الإيراني في المنطقة(٢٦).

إلا أن العلاقات شهدت طفرة من التحسن، مع تولى الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي للسلطة ١٩٩٧، والذى كان يؤيد الحوار بين الحضارات وضرورة تطبيع ايران لعلاقاتها على أوسع نطاق مع دول منطقة الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج، وانتهج سياسة خارجية قائمة على الحوار وازالة التوتر، وهو ما انعكس بصورة إيجابية على العلاقات مع مصر، لدرجة أثارت الحديث مجدداً عن إمكانية عودة العلاقات في ذلك الوقت(٢٧). وسرى تحسن ملحوظ في العلاقات بعد مشاركة وزير الخارجية آنذاك عمرو موسى على رأس وفد مصري في مؤتمر القمة الإسلامية بطهران ١٩٩٧، وما أعقبه من ترتيبات هادئة اتخذها الطرفان ـ بجدية ملموسة ـ لإخراج العلاقات من نفق الخوف والتربص الحذر إلى فضاء يحمل قدراً أكبر من الثقة المتبادلة والتعاون لتحقيق المصالح المشتركة(٢٨). وفى اطار ذلك، أيدت مصر عام ١٩٩٩

انضمام إيران إلى عضوية مجموعة الـ ١٥، وعملت على إقناع بعض دول أمريكا اللاتينية التي كانت رافضة لهذا الانضمام، وأخذت العلاقات تتطور بصورة تدريجية صوب الأفضل(٢٩)، فشهد عام ٢٠٠٣ تقدمًا ملحوظًا، توج باللقاء الذي جمع الرئيسين خاتمي ومبارك، في العاشر من ديسمبر بجنيف على هامش مؤتمر قمة المعلوماتية، وهو اللقاء الأول بعد ٢٥ عاماً من القطيعة، ما أعطى انطباعاً بإمكانية تحسن العلاقات(٣٠).

ورغم ذلك، فإن تغيراً جذرياً لم يطرأ، وأخفقت كل محاولات الرئيس خاتمي الرامية لتحسين العلاقات، بسبب عودة المسار السياسي في إيران إلي حالة الجمود والتعصب بعودة المحافظين المتشددين مع تولي الرئيس أحمدي نجاد لمقاليد الحكم في أغسطس ٢٠٠٥، حيث جدد انتخابه المزيد من المخاوف وأكد فكرة: أنه تحت أي خطاب معتدل تكمن النخبة الراديكالية الراسخة داخل النظام السياسي الإيراني، والتي لا تزال تكرس للسياسة الخارجية الثورية التي تحمل الخطر للمنطقة(٣١).

وهو ما تحقق فعلاً خلال سنوات حكمه، فلم تتحسن العلاقات بل زادت الهوة واتسعت حدة الخلافات أكثر مما كان متوقعاً، لاسيما حول قضية أمن الخليج، ما تبلور في التصريح الأشهر للرئيس مبارك بأن" "شيعة الخليج هم عملاء لإيران"، وهو التصريح الذى كان موضع انتقاد حاد من قبل الشيعة العرب، فضلاً عن الانتقاد الإيراني(٣٢)، فما لبثت أن عادت العلاقات إلى أجواء التوتر من جديد، خاصة في أعقاب إعلان القاهرة عن إحباط أجهزة الأمن لمحاولة إيرانية لزرع جاسوس مصري يدعى "محمد عيد"، استطاع دبلوماسي إيراني يعمل بالقاهرة تجنيده، حيث أورد بيان للنائب العام المصري: "أن هذا الجاسوس كان يخطط للقيام بعمليات تفجير في مصر والمملكة العربية السعودية"(٣٣).

وفي الواقع، فإن عدم تطور العلاقات المصرية ـ الإيرانية طيلة فترة حكم الرئيس مبارك، يمكن ارجاعه تحديداً إلى العديد من المخاوف المبررة والتي كانت تبديها أجهزة الاستخبارات والقوات المسلحة، حول تأثير إيران على الأمن القومي المصري والعربي، وهو ما كان يتناقض مع فكر وزارة الخارجية المصرية الذى كان أكثر ميلاً خلال تلك المرحلة نحو التهدئة والاحتواء(٣٤).

وبسقوط نظام مبارك ـ الذي اعتبرته طهران لعقود عدوها اللدود ـ إثر نجاح ثورة ٢٥ يناير، تجددت الطموحات الإيرانية في تحسين العلاقات مع القاهرة، والتي ظلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأطراف عربية ومصرية ترى أن الدور الأمريكي ـ الإسرائيلي كان العامل الفاعل في الحيلولة دون ذلك، وأن مبارك نفسه، والذي انخراط في علاقات

وصفت من قبل البعض بالتبعية لواشنطن والرضوخ للضغوط الإسرائيلية، كان يقف حجر عثرة أمام تحسن هذه العلاقات(٣٥).

ثم كانت سياسات المجلس العسكري ـ الذي شكله الرئيس المتنحي مبارك وأدار دفة الحكم في مصر لنحو عام ونصف ـ والتي مثلت امتداداً بدرجة كبيرة لسياسات النظام السابق. فكان المجلس العسكري وبحكم طبيعته، مهتماً بقضية التهديدات الخارجية للأمن القومي المصري، وكان له تقييمه الخاص "السلبي" للدور الإيراني في المنطقة، فشكل وجود هذا المجلس في حد ذاته ـ من منظور البعض ـ أحد أهم أسباب جمود العلاقات خلال المرحلة الانتقالية الأولى التي أعقبت تنحى مبارك، وحتى انتخاب الرئيس الجديد في الـ ٣٠ يونيو ٢٠١٢ (٣٦)، وهو ما سنتناوله بالتوضيح في سياق المبحث الثالث.

المبحث الثاني

طبيعة ومحددات العلاقات المصرية ـ الايرانية

أولاً ـ طبيعة وسياق العلاقات:

إن توجهات السياسة الخارجية المصرية عادة ما تؤكد على أن إيران دولة إسلامية لها ثقل ودور لا يمكن إنكاره أو التقليل من شأنه في العالم الإسلامي بحكم عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي السياسة الإقليمية بحكم عضويتها في الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز، فضلاً عن كونها دولة خليجية مهمة، لها مصالحها في الشرق الأوسط والتي ينبغي أخذها بعين الاعتبار؛ إلا أن العلاقات بين الدول لا يمكن تطبيعها إلا وفقاً لأسلوب تحقيق الدولة لأهدافها، وقدرتها على التوصل إلى توافق رأي مع جيرانها أولاً، والقوى الإقليمية ثانياً، والقوى العالمية ثالثاً، وهنا تصطدم الرؤية المصرية بالرؤية الإيرانية نظراً للتناقضات الحاكمة للسياسة الإيرانية واختلاف توجهاتها، وهو ما ينعكس على عدد من القضايا الإقليمية(٣٧)، حيث تمثل إيران حالة نموذجية للدولة التي تعيش على طموحات الدور الإقليمي، يحكمها منطق الدولة القومية الطامحة في دور يحقق لها أهدافها وتطلعاتها التي تصب في صالح ميزانها الاستراتيجي، ويرفع من أسهمها علي الساحة الدولية. ومن ثم، تقايض إيران في كثير من الأحيان بأوراق لعبها في العالم العربي نظير موطئ قدم لها في السياسات الدولية، تحالفًا أو صراعًا مع القطب الأوحد ومع منظومة المصالح

والسياسات الدولية، في محاولة منها للحصول على اعتراف دولي، لاسيما من الولايات المتحدة والغرب أنها اللاعب الإقليمي الرئيسي(٣٨).

وشكل إدراك كلا الدولتين لقدراتها الذاتية وإمكاناتها وتزايد تأثير نشاطها في المنطقة، والإحساس بالحق في الريادة، والرغبة في القيام بدور قومي، أو السعي لتحقيق أهداف دينية أو مذهبية أو استراتيجية، مجالاً خصباً أوجد تنافسًا شديدًا فيما بينهما أدى إلى ضعف العلاقات الثنائية. فتعارض الدور الإقليمي للبلدين، وما استتبعه من نفوذ سياسي، بداية بالمشروع القومي للرئيس عبد الناصر، وصولاً للمشروع السياسي الإيراني القائم علي نموذج الدولة الإسلامية، الذي تم تفعيله بمبدأ تصدير الثورة نتج عنه ـ إلي جانب العديد من العوامل الأخرى ـ هيمنة إيرانية علي عدد من الساحات السياسية العربية: في لبنان، وفلسطين، والخليج العربي، والعراق، فضلاً عن التحالفات الخارجية، وهو ما أسهم في تعطيل التقارب وإذكاء عوامل الفرقة والخلاف، إلا أن نظرية التواصل الحضاري قد جعلت العلاقات المصرية ـ الإيرانية ترتبط دائماً بما يشبه شعرة معاوية، التي إن أرخيت من طرف شدت من قبل الطرف الآخر(٣٩).

ثانياً ـ المحددات الحاكمة للعلاقات:

وتتوزع ما بين محددات خارجية وأخرى داخلية، يمكن تناولها في سياق الآتي:

* المحددات الخارجية:

وتشمل تلك النابعة من النظام الدولي، وكذا النابعة من النظام الإقليمي، كالتالي:

أـ المحددات النابعة من النظام الدولي:

١ـ أدى النظام الدولي ثنائي القطبية الذي ساد خلال النصف الثاني من القرن العشرين، واشتعال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، إلى بروز سياسة الاستقطاب الدولي والإقليمي, وهو ما انعكس سلباً علي العلاقات بين دول المنطقة، ومنها مصر وايران، فكانت مصر أكثر ميلاً نحو الاتحاد السوفيتي خلال الفترة الناصرية ثم تحولت نحو المعسكر الغربي خلال فترتي السادات ومبارك، بينما كانت إيران أكثر ميلاً نحو المعسكر الغربي خلال فترة حكم الشاه، ثم دخلت معه في مواجهة عدائية بعد قيام الثورة الإسلامية ١٩٧٩.

٢ـ كان للدول الكبرى الحليفة دوراً كبيراً في التأثير على العلاقات بين دول المنطقة، فقبل ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت بريطانيا حليفة لمصر وايران، فتطورت العلاقات بصورة إيجابية بين الدولتين، وبعد ثورة يوليو تدهورت العلاقات المصرية البريطانية، ثم تدهورت العلاقات المصرية الأمريكية وتطورت العلاقات المصرية السوفيتية، في المقابل انضمت إيران لحلف بغداد بقيادة الولايات المتحدة، فأصبحت العلاقات عدائية بين مصر وايران، واستمرت الحال كذلك حتى تدهورت العلاقات المصرية السوفيتية وتحسنت العلاقات المصرية الأميركية، فبدأت العلاقات تتحسن من جديد في عهد الرئيس السادات، ثم تدهورت العلاقات بعد قيام الثورة الإيرانية وقطع العلاقات الدبلوماسية الإيرانية الأمريكية، في وقت تطورت فيه العلاقات المصرية الأمريكية في عهد الرئيس مبارك لدرجة وصفت من قبل البعض بالتبعية(٤٠)، وهو ما دفع أحد الباحثين للقول: "إن التقارب المصري الإيراني ارتبط تاريخياً بتشابه العلاقات الثنائية بين كل منهما والولايات المتحدة، ففترات التقارب أو التباعد بين الدولتين كانت في ذات الوقت، حيث لا يمكن فهم التباعد المصري الإيراني خلال الأعوام الثلاثين الماضية، دون أن تطرح العلاقات مع الولايات المتحدة واسرائيل نفسها كأحد محددات أو مداخل ذلك التباعد"(٤١).

٣ـ منذ اتفاقية السلام مع إسرائيل تعتبر مصر جزءاً أساسياً من المحور الأمريكي في المنطقة، حيث ظلت سياسة مصر وعلاقاتها مرتهنة إلى حد بعيد بارتباطها بهذا المحور، كما حرصت مصر على عدم الاقتراب أو ممارسة أي لون سياسي قد يوحي بأن هناك توجهاً مصرياً يسير خارج النص المكتوب أمريكيًا للعلاقة المصرية مع أي دولة، ومن ضمنها بطبيعة الحال إيران(٤٢)، فتبعية نظام مبارك للولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي للكيان الصهيوني، عرقلت دوماً أي مسعى إيجابي لعودة العلاقات وأجهضت أية بوادر تؤشر على تحسنها، حيث شكلت الولايات المتحدة والكيان الصهيوني معاً ما يمكن تسميته "الأيادي الخفية" التي تفسد أي تطور إيجابي في العلاقات بين الدولتين، وكان استمرار السياسات الأمريكية الضاغطة علي صانع القرار المصري واستجابته لها، أحد أهم العوامل ـ من المنظور الإيراني ـ التي شكلت سبباً مباشراً في إعاقة عودة العلاقات مع مصر(٤٣).

ب ـ المحددات النابعة من النظام الإقليمي:

١ـ تأثير عدد من القوى الإقليمية على مسار العلاقات وفي مقدمتها إسرائيل، فمع تأسيس الدولة العبرية ١٩٤٨ انقسم الإقليم ما بين دول معادية ودول صديقة لها، كان في مقدمتها إيران والتي اعترفت بها رسمياً، وبسبب التقارب والتعاون الإيراني الإسرائيلي غلب الطابع

الصراعي على العلاقات المصرية ـ الإيرانية حتى عام ١٩٧١. وعندما حدث التحول في الموقف الإيراني من إسرائيل عقب سقوط نظام الشاه واعلان إيران الجهاد لاسترداد القدس، حدث تحول معاكس في الموقف المصري من إسرائيل، ففي ذات العام الذي انتصرت فيه الثورة الإسلامية في إيران وقعت مصر على اتفاقية السلام، ومن ثم استمرت العلاقات صراعية حتى عام ٢٠١١(٤٤).

٢ـ كان لأحداث حرب الخليج الأولى (١٩٨٠ـ ١٩٨٨)، والثانية (١٩٩٠ـ ١٩٩١)، والثالثة (٢٠٠٣) تداعياتها المختلفة على العلاقات، حيث شهدت الحرب الأولى تفاقم العداء بين الدولتين على خلفية دعم مصر للعراق، وفي الحربين الثانية والثالثة حدث نوع من التوافق غير المؤثر، نظراً لاتفاق مصالحهما في الحالتين ضد العراق.

٣ـ شكل السلوك الإيراني تجاه دول مجلس التعاون الخليجي محدداً هاماً من محددات العلاقات، فلم تكن مصادفة أن أول جولة خارجية لأول رئيس وزراء مصري بعد ثورة ٢٥ يناير تكون إلى السعودية والكويت وقطر، وأن تكون السعودية محط أول زيارة خارجية يقوم بها أول رئيس منتخب لمصر٢٠١٢. وبالتالي، فإن استمرار التهديدات الإيرانية لدول الخليج ـ وهو ما سنعرض له لاحقاً ـ وعدم تسوية القضايا الخلافية انعكس سلباً على مستويات تطوير العلاقات المصرية ـ الايرانية(٤٥).

٤ـ الدور الإقليمي لكلا الدولتين ظل دوماً عاملاً محدداً للعلاقات، فمصر وإيران من أكثر الدول المؤهلة تاريخياً وموضوعياً للتنافس على الزعامة الإقليمية في المنطقة، ولقد كانت مرحلة إدراك مصر لدورها القيادي وحرصها على لعب هذا الدور عاملاً مؤثراً في توتر العلاقات الثنائية لاسيما خلال حكم الرئيس عبد الناصر، إلا أنه بعد تراجع حرص مصر عن ممارسة هذا الدور في فترات لاحقة باتت العلاقات بينهما مهيأة للتقارب أكثر من التنافس والصراع(٤٦).

* المحددات الداخلية:

أي تلك النابعة من البيئة الداخلية لكلا الدولتين، وكذا طبيعة توجهات السياسة الخارجية لكل منهما:

أـ المحددات الخاصة بالجانب الإيراني:

وتنطلق تحديداً من طبيعة السياسة الإيرانية وأهدافها، والتي تغيرت العديد من ملامحها بعد مجيء الخميني إلى السلطة، عبر منهج لتمددها داخل الدول العربية يقوم علي تشييع أكبر قدر من السنة وعسكرة وتسليح أبناء المذهب

الشيعي، كما حدث في العراق ولبنان واليمن وسوريا، ثم محاولة التحرك من خلال حزب سياسي للحصول على مكاسب سياسية لذلك المذهب، وهو المنهج الذى عملت ايران على الاستثمار فيه منذ ١٩٧٩ عبر جهود من العمل السري والعلني سياسياً ودينياً ولوجستياً.

وفى اطار هذا المنهج يمكن حصر أهداف المشروع الإيراني في النقاط التالية:

- اختراق القاعدة الشعبية في دول الخليج والوطن العربي سياسياً واجتماعياً ومالياً اعتماداً على الطائفة الشيعية.

- العمل على إيجاد محتوى سياسي وعسكري شيعي قادر على تطوير هلال شيعي في المنطقة العربية، يمتد من إيران مروراً بالعراق وسوريا ولبنان محيطاً بالمحور السني.
- تدشين نفوذ سياسي ومالي للمنظمات والمرجعيات الشيعية المرتبطة بالمشروع الإيراني في دول الخليج.
- تنمية القدرات الطائفية وعسكرة الطائفة الشيعية.
- إيجاد تحالف مقاومة عسكري (شيعي ـ سني ـ قومي) ضد مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة، لاستخدامها كورقة ضغط سياسية لتحقيق مكاسب لصالح المشروع الإيراني(٤٧).

وتستخدم ايران لتحقيق ذلك قوتها الصلبة (الموقع الجيوبوليتيكي ـ قدرات الجيش وصواريخه طويلة المدى ـ البرنامج النووي)، كما تستخدم قوتها الناعمة (فكرة تصدير الثورة في مرحلة سابقة وتصدير النموذج في المرحلة الحالية ـ العمليات المنظمة لنشر التشيع المذهبي والسياسي ـ ترويج فكرة الدولة القائد للعالم الإسلامي والمشرق)(٤٨).

وعلى ضوء الفهم المعمق لذلك وانطلاقاً من إدراك حجم الخطورة، تشكلت تحالفات في المنطقة لمواجهة هذه الأطماع ووقف الامتداد الشيعي، ما أنتج محور أمن إقليمي ثلاثي يضم السعودية والعراق ومصر، استطاع أن يتصدى للخطر الإيراني ويحمي البوابة الشرقية للأمة العربية، حتى دخول العراق الكويت ١٩٩٠، والذى فصم عرى ذلك المحور(٤٩).

ب ـ المحددات الخاصة بالجانب المصري:

١ـ موقف التيارات الدينية المصرية، والتي تبنت مواقف متقاربة من العلاقات المصرية ـ الإيرانية خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير، مع اختلاف درجة تقبلها من تيار لآخر، فالتيار السلفي الذى يتخذ موقفاً متشددًا ضد إيران انطلاقاً من منظور مذهبي، وضع عدة شروط لعودة وتطبيع العلاقات منها: عدم التدخل الإيراني في شئون دول الخليج، وتوقف إيران عن اضطهاد التيار السني على أراضيها، وأن تقوم العلاقات الثنائية على مبدأ الندية، وأن تتوقف إيران عن فكرة المد الشيعي لمصر، كما اشترط حال موافقة إيران على هذه الشروط استمرار الحذر الشديد منها ووضع أنشطة دبلوماسيها تحت المراقبة، بحيث يقتصر دورهم على التمثيل الدبلوماسي وعدم التغلغل في الحياة المصرية. ولعل هذا التيار هو الأكثر تأثيراً من المنظور السياسي خلال هذه المرحلة، ويحتاج إليه النظام الحاكم لإجراء تحالفات انتخابية وتمرير قرارات سياسية(٥٠)، بينما أعربت جماعة الإخوان المسلمين عن انتظارها لما يمكن أن تسفر عنه الأمور في المستقبل خاصة على ضوء المتغيرات الحادثة في المنطقة، والرغبة في عودة العلاقات بعد استكمال بناء النظام السياسي المصري الجديد. في حين أبدت الجماعة الإسلامية موافقتها الكاملة لعودة العلاقات، معتبرة طهران شريك سياسي واقتصادي قوى في المنطقة، بينما بدا التيار الديني المتمثل في الصوفية ونقابة الأشراف أكثر تقبلاً لذلك، معتبراً أن إيران هي المنقذ من سيطرة التيارات الدينية المعادية لهم(٥١).

٢ـ غياب إرادة مصرية مستقلة لإعادة العلاقات بين البلدين والاستفادة مما يمكن أن تتيحه هذه العلاقة من مكاسب للطرفين بل وللإقليم كله، نظراً لما يتمتع به البلدان من ثقل جغرافي وديموغرافي واقتصادي، يمكن أن يتكاملا سياسياً واقتصادياً في مواجهة الضغوط الغربية علي دول الإقليم لتحقيق مصالح الغرب وإسرائيل(٥٢).

ثالثاً ـ معوقات عودة العلاقات بين البلدين:

وتتمثل في مجموعة الملفات الهامة والعالقة التي تحول دون ذلك، ومنها:

الملف الأول ـ الأمن القومي المصري:

حيث تشير التحليلات المختلفة إلى أن المخططات الإيرانية لاختراق المجتمع المصري وتكوين خلايا بداخله ومحاولة نشر التشيع ليست شكوكاً نظرية، بل هي شواهد تؤكدها ممارسات إيرانية فعلية، وما حدث من قبل من

ممارسات مشابهة لها في كل من المغرب والسودان وعدداً من الدول الإفريقية(٥٣). كما أن محاولة اغتيال الرئيس الأسبق مبارك والإسهام الإيراني في ذلك، هو أمر يصعب غض الطرف عنه، لأنه لا يتعلق بشخص مبارك وإنما برئيس للجمهورية ـ حتى وإن كان سابقاً وأُسقط في ثورة شعبية ـ وهو خلاف حول مسألة تخص الأمن القومي، من المهم ضمان عدم تكرارها مستقبلاً(٥٤)، كذلك قضية الجاسوس الإيراني سيد قاسم الحسيني، التي كُشف عنها النقاب في إبريل ٢٠١١ وشكلت واحدة من الألغام في طريق تطوير العلاقات(*)، والتي لم تكن القضية الأولى حيث سبقتها شكوك حول دورٍ إيراني في عمليات اقتحام السجون المصرية أثناء الثورة لتهريب المتهمين في قضية "خلية حزب الله"، وضلوع إيران في اضطرابات سيناء، وهى التهم التي ظلت تلاحقها حتى الآن(٥٥).

ولعل الإشارة الهامة التي يمكن التقاطها هنا وتتعلق بالنوايا الإيرانية، هي أنه إذا كانت إيران تمارس التجسس وهي مازالت على مستوى تمثيل دبلوماسي منخفض ـ مكتب رعاية مصالح ـ فكيف سيكون الحال إذا ما امتلأت السفارة الإيرانية بالدبلوماسيين وعناصر المخابرات والحرس الثوري حال استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة، فضلاً عما زعمته إيران من خطط لإرسال نحو ٢ مليون إيراني إلى مصر للسياحة. ومن ثم لا يمكن التهوين من خطورة تلك التحذيرات التي يطلقها الخبراء الاستراتيجيون من آن لآخر حول عواقب استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين القاهرة وطهران، طالما ظلت التوجهات الاستراتيجية الإيرانية التي تقوم على فكرة "تصدير الثورة" التي يتبناها الحرس الثوري الإيراني، باتجاه تنفيذ هدف "القيادة الإيرانية للعالم الإسلامي"(٥٦).

<u>الملف الثاني ـ أمن الخليج</u>:

واختلاف الرؤية حول ذلك الملف هو موضع خلاف كبير بين البلدين، حيث يستند الموقف الإيراني من أمن الخليج إلى الآتي: ١ـ اعتبار الخليج فارسياً من حيث المبدأ.

٢ـ أمن الخليج شأن خاص بالدول المطلة عليه (رفض إعلان دمشق).

٣ـ رفض الاتفاقيات الأمنية الموقعة بين الدول الخليجية والدول الأجنبية.

٤ـ ضرورة سحب القوات الأجنبية من الدول الخليجية.

٥ـ ضرورة أخذ مصالح الشيعة المقيمين في دول الخليج بعين الاعتبار.

<u>بينما يتأسس الموقف المصري على الآتي</u>:

١ـ أمن الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي.

٢ـ إن لمصر مصالحها العربية في المنطقة وهي معنية بأمن الخليج.

٣ـ تتحمل مصر مسئولية دعم أمن الدول الخليجية كموقف مبدئي.

٤ـ إن الممرات المائية في الشرق الأوسط وتحديدًا مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس متكاملة، وينبغي ضمان حرية الملاحة فيها وحمايتها لتحقيق الاستقرار العالمي.

ومن ثم، تختلف الرؤية المصرية حول أمن الخليج اختلافاً جذرياً عن الرؤية الإيرانية، فقضية "أمن الخليج" تحتل أولوية خاصة في أجندة السياسة الخارجية المصرية لأسباب عديدة استراتيجية واقتصادية وتاريخية، وهو ما أكد عليه وزير الخارجية الأسبق نبيل العربي بقوله: "إن منطقة الخليج العربي تمثل عمقاً استراتيجياً أساسياً للأمن القومي المصري، وأن الحفاظ علي الاستقرار في الخليج يمثل التزاماً قومياً وضرورة استراتيجية لمصر في آن واحد"(٥٧).

وطوال سنوات القطيعة الممتدة بين مصر وإيران كانت عودة العلاقات مرهونة في جزء كبير منها بعلاقة إيران بدول الخليج ومحاولات تدخلها في شئون هذه الدول، ومفهوم أمن الخليج الذي تعتبره مصر "خطًّا أحمر"، حتى بعد ثورة ٢٥ يناير كانت الأولوية للعلاقات مع الدول الخليجية الحليفة لمصر، فعقب تصريحات وزير الخارجية حول إمكانية عودة العلاقات مع طهران، سرعان ما تم تدارك تلك التصريحات بالتأكيد على أن: "أمن الخليج خط أحمر" بالنسبة لمصر، وإن تراجعت هذه الأولوية خلال العام ٢٠١٢ مع حكم الإخوان(٥٨).

<u>الملف الثالث ـ السلام في الشرق الأوسط</u>:

ويأتي هذا الملف كمحور آخر لتصادم الرؤى بين البلدين، فبتوقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل ١٩٧٩ أضحى السلام خيارًا استراتيجياً، حيث تخلت مصر عن استخدام القوات المسلحة كأداة لتحقيق أهدافها السياسية، وتم تبادل التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل. لكن إيران استمرت في مهاجمة هذه الخطوة بعنف وهاجمت ما ترتب عليها من تحسن للعلاقات المصرية ـ الأمريكية، بل إنها ذهبت إلى حد اعتبار هذا التحسن موجهًا ضدها بالأساس، فقامت بدعم بعض المنظمات المتطرفة في مصر، والتي تجاوزت الخطوط الحمراء في كثير من الأحيان(٥٩).

ومن ثم، مثلت القضية الفلسطينية وتعاطي مصر معها أحد أهم القضايا الخلافية بين البلدين، إذ تري إيران أن اعتراف مصر بدولة إسرائيل وانخراطها في التطبيع معها خلال الأعوام الثلاثين الماضية، كان حدثاً مفصلياً فتح الباب

لدخول بعض الدول العربية في مسيرة السلام مع إسرائيل، بل وإقامة بعضها لعلاقات معها(٦٠)، كما تري طهران كذلك أن القاهرة كانت دائماً لاعباً عربياً أساسياً في توفير

الأمن للكيان الصهيوني والعمل علي الحد من نشاط ودور جماعات المقاومة الفلسطينية وبخاصة حركة حماس، عبر وساطتها بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وهي سياسيات تتعارض بالكلية مع التصور الإيراني القائم علي أن حل القضية الفلسطينية يكمن في زوال إسرائيل(٦١).

الملف الرابع ـ الملف النووي:

حيث تتناقض الرؤى المصرية والإيرانية حول قضايا التسلح النووي، فالموقف المصري واضح منذ مبادرة الرئيس الأسبق مبارك عام ١٩٨٦ الداعية إلى تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة السلاح النووي. إلا أن إيران تسعى

جاهدة وبإصرار كي تصبح قوة نووية. ومن ثمَّ، فهذا الملف يحتاج إلى دراسة معمقة من كلا الجانبين لإزالة أية شكوك أو سوء فهم، حيث أن مصر لا يمكنها التراجع عن المبادرة وتأييد انتشار السلاح النووي، كما أن الخيارات المتاحة لتعديل موقفها ـ وليس تغييره ـ محدودة للغاية، في الوقت الذى تواجه فيه إيران عقوبات من قبل الولايات المتحدة والغرب لمضيها قدماً في برنامجها لتخصيب اليورانيوم، وهو البرنامج الذى يحمل تهديداً مباشراً للمنطقة عامة ومصر خاصة(٦٢).

المبحث الثالث

العلاقات المصرية ـ الإيرانية وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

أولاً ـ الموقف الإيراني من الثورة وتداعياتها:

أبدت إيران ارتياحاً ملحوظاً لسقوط كلا النظامين التونسي والمصري بفعل الموجات الثورية التي اجتاحت العديد من الدول العربية ٢٠١١، لاسيما وأنهما يعدان ـ من المنظور الإيراني ـ حلفاء للغرب في المنطقة، ما يعني أن سقوطهما يقدم مؤشراً علي فشل الجهود الأمريكية، التي تدعمها العديد من القوي الإقليمية، الرامية لفرض عزلة إقليمية عليها وكبح طموحاتها النووية والإقليمية، فضلاً عن كون هذا السقوط انتصاراً لما يسمي بـ"محور الممانعة"، الذي تقوده إيران

ويضم سوريا و"حزب الله" وحركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، في مواجهته "محور الاعتدال"، والذي يضم دول مجلس التعاون الخليجي إلي جانب مصر والأردن وبعض الدول العربية الأخرى(٦٣).

ومن ثم، كانت ثورة ٢٥ يناير محلاً لاهتمام كبير من الجانب الإيراني، يتوافق وأهمية مصر ودورها الإقليمي بالمنطقة، ونظراً لقناعة المسئولين في إيران أن إسقاط نظام مبارك، سيكون له تداعياته التي ستصب في مصلحة إيران، حيث أن مبارك كان يتبنى موقفاً متحفظاً بل ومعارضاً لسياسات إيران الإقليمية، وفى ظل حكمه ظلت مصر الدولة العربية الوحيدة التي ليس لها تمثيل دبلوماسي مع إيران، وبالتالي فإن سقوطه من شأنه أن يعزز من وضعها الإقليمي وبالتبعية الدولي.

وأمام إغراء هذه الاعتبارات وغيرها أعلنت إيران تأييدها للثورة منذ أيامها الأولى، حيث قام المرشد الأعلى للثورة الإيرانية "علي خامنئي" بتخصيص جزء من خطبة الجمعة في الرابع من فبراير ٢٠١١ باللغة العربية لتأييد المتظاهرين في مصر، زاعماً أنهم يسيرون على

هدى الثورة الإيرانية، وداعياً إلى إقامة نظام ديني في مصر مماثل لذلك القائم في إيران، واعتبر أن أحداث مصر وتونس ما هي إلا "بوادر يقظة إسلامية" مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية، داعياً الشعب المصري إلى مواصلة انتفاضته حتى إقامة "نظام شعبي يقوم على

الديانة الإسلامية"، كما أعرب عن اعتقاده بأن سقوط النظام في مصر سيتيح إقامة "شرق أوسط إسلامي"، وانتهاء عهد الاستكبار والوجود الصهيوني ـ الأمريكي في المنطقة(٦٤)، وهو ما أكد عليه الرئيس أحمدي نجاد بقوله: "إن العالم يشهد الآن صحوة إسلامية ضد الاستبداد، تشمل مصر وتونس اللتين تؤسّس أحداثهما لشرق أوسط جديد لا مكان فيه للولايات المتحدة واسرائيل، وينبئ بنصر وشيك"، بل إنه ذهب إلى حد القول: "أن الثورات التي تجري في المنطقة يقودها الإمام المهدي"، كما أشار إلى كون الثورة المصرية خطوة لصالح المنطقة بأكملها، حيث تغيرت في الوقت الحاضر المعادلات الإقليمية، وأن العلاقات بين طهران والقاهرة ستكون لمصلحة كلا البلدين، فهيبة مصر قوة لإيران وهيبة إيران قوة لمصر(٦٥).

ومن ثم، بدأ الحديث مبكراً داخل إيران عن المكاسب الايرانية المحتملة جراء قيام هذه الثورات، منها:

١ـ ولعله أبرزها، توجيه اهتمام المجتمع الدولي بعيداً عن أزمة الملف النووي، لكسب المزيد من الوقت سواء لمواجهة الصعوبات التكنولوجية التي ألمت بالبرنامج آنذاك، مثل فيروس "ستوكسنت" الذي نجح في إخراج عدد غير قليل من أجهزة الطرد المركزي عن السيطرة، أو لتحقيق أكبر قدر من التقدم في عمليات تخصيب اليورانيوم، وهو ما تحقق لإيران بالفعل حيث نجحت منذ فبراير ٢٠١١ وحتى الآن في زيادة مخزونها من اليورانيوم المخصب بما يتجاوز ٢٠٪(٦٦).

٢ـ إن الانفتاح السياسي في مصر من شأنه أن يغير من طبيعة سياستها الخارجية والإقليمية استجابة لانتقادات واحتجاجات داخلية محتملة تجاه إسرائيل بصفة خاصة، الأمر الذي يصب في اتجاه إضعاف إسرائيل عبر رفع الغطاء الأمني عنها في المنطقة. وفي هذا السياق تعول إيران أيضاً علي عدم عودة مصر إلي وضعها السابق الذي جعل منها تابعاً لرغبات الغرب، وأن نظام الحكم فيها سيميل نسبياً إلي الديمقراطية الدينية، اعتماداً علي الحضور المكثف للحركات الدينية المحظورة النشاط سابقاً(٦٧).

٣ـ إن أي تحسن في العلاقات مع مصر هو بالضرورة خصماً من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وحداً من تأثيرها علي السياسة المصرية بصفة خاصة، وهو ما عبر عنه الرئيس الإيراني صراحة لوفد الدبلوماسية الشعبية المصري الذي زار طهران، حين أكد استعداد بلاده لتقديم مساعدات واستثمارات لمصر تقارب قيمة المساعدات الأمريكية، موضحاً أن التحالف مع إيران من شأنه أن ينهي حاجة مصر للاعتماد علي الدعم الأمريكي(٦٨).

وفيما بعد وعلى نفس النهج، اندفع قائد فيلق القدس الجنرال قاسم سليماني إلي الحديث عن نفوذ إيران في الدول التي شهدت ثورات علي أنظمتها السياسية وأجرت انتخابات أسفرت عن صعود تيار الإسلام السياسي إلي السلطة إذ قال: "إن الحمية الثورية التي تجتاح مصر وغيرها من البلدان العربية تتمخض عن إيرانيات جديدة يجمعها العداء للولايات المتحدة الأمريكية"، وأضاف: "أن المنطقة تمخضت اليوم عن عدد من الإيرانيات الكبرى الجديدة، فمصر إيران جديدة، سواء أردتم أم لم تريدوا"، وقارن بين التطورات التي

تشهدها عدة دول عربية والثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩، موجها خطابه للولايات المتحدة الأمريكية قائلاً: "فلتعلموا أن ليبيا واليمن والبحرين اليوم هي إيرانيات جديدة"، ومشدداً على أن "الأمم العظيمة ستقف معاً ضد التهديد الذي تمثله القوى الغربية"(٦٩).

ورحبت ايران بنتائج الانتخابات وتولى جماعة الاخوان المسلمين الحكم، فاعترفت بالنظام الجديد ودعمته واعتبرته فرصة استراتيجية لتدشين علاقات جيدة مع لاعب قوي في بيئة إقليمية جديدة، وردت مصر على هذا الاعتراف الإيراني بصورة رمزية وفي وقت مبكر، عندما سمحت لسفينتين حربيتين إيرانيتين بعبور قناة السويس في فبراير ٢٠١١(٧٠).

وعلي ضوء رؤية التداعيات الإيجابية الأولية، اندفعت إيران إلي الحديث عن ولادة شرق أوسط جديد في المنطقة علي أنقاض الأنظمة التي سقطت، واستدعت في هذه اللحظة مشروعها لإقامة شرق أوسط إسلامي والذي تبنته في مواجهة المشروعات التي طرحتها

الولايات المتحدة عقب احتلال العراق عام ٢٠٠٣ كمشروع "الشرق الأوسط الكبير" و"الشرق الأوسط الجديد"، وهو المشروع الإيراني الذى يرتكز علي محورين أساسيين، هما:

الأول: أيديولوجي ـ يتمثل في إيمان النظام الإيراني بحتمية قيام الحكومة العالمية للإسلام، وبضرورة اضطلاع إيران بدور قوي في التمهيد لذلك. والثاني: استراتيجي ـ يتعلق بالمحاولات الإيرانية لتكوين حزام أمني يكون بمثابة حائط صد لكل المحاولات التي يبذلها خصومها لاختراقها من الداخل، أو إحكام محاصرتها عبر دول الجوار.

* إلا أن التطورات التي شهدتها الدول العربية فرضت على إيران "بدائل ضيقة" دفعتها إلي تبني سياسات متناقضة إزاءها، ففي الوقت الذي دعمت فيه الثورات والاحتجاجات في تونس ومصر والبحرين ورأت أنها "مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية"، وصفت الأحداث التي شهدتها سوريا بأنها "شأن داخلي" وأيدت إجراءات النظام السوري في التعامل معها، كما رفضت تنظيم المظاهرات في العراق، حيث أصدر وكيل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في العراق محمد مهدي الآصفي، فتوي بتحريم التظاهر. ولعل النظرة التحليلية المعمقة لتلك التطورات تشير إلى أن هذه الثورات تخصم إلي حد ما من وجاهة وزخم "الصورة النمطية" التي رسمتها إيران لنفسها باعتبارها "الأمة الثائرة" في الشرق الأوسط، التي تقدم نموذجاً "ملهماً" في الثورة علي الأنظمة السياسية الفاسدة لكل الدول المحيطة بها(٧١)، أيضا فإنه من المؤكد أن هذه الثورات، والتي قامت علي أكتاف أهل السنة سوف تحمل تهديداً لإيران القومية الفارسية، خاصة وأنها قامت بقيادة مشروع سني إسلامي يتبناه الاخوان المسلمين ـ حيث يشكل أهل السنة ٨٨٪ من جسم العالم الإسلامي ـ في الوقت الذى أصبح فيه المشروع القومي الإيراني لا يتسق مع طبيعة هذه الثورات، ما يرجح انزواء وانحسار ذلك المشروع، وهو ما يفسر الدعم الإيراني الغير محدود لسوريا(٧٢).

ثانياً ـ أبعاد التطور في العلاقات فيما بعد ٢٥ يناير:

شهدت المرحلة الجديدة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، عددًا من المؤشرات الايجابية في اتجاه تحسن العلاقات بين القاهرة وطهران، من بينها توقيع أول برتوكول يقضي باستئناف الرحلات الجوية المباشرة بينهما بمعدل ٢٨ رحلة أسبوعيًا في الثالث من أكتوبر٢٠١١، ثم

إعلان وزير الخارجية المصري الأسبق: "أن مصر بصدد فتح صفحة جديدة مع جميع الدول بما فيها إيران"، وسفر وفد دبلوماسي شعبي مصري لإيران تمهيداً لعودة العلاقات(٧٣).

وفى سبيل دعم ذلك التوجه، اتخذت إيران عدداً من الإجراءات الملموسة، فقامت سلطاتها بترحيل كل العناصر المصرية المطلوبة أمنياً لدى مصر وأغلقت هذا الملف نهائياً، والذي ظل لأكثر من عقد يمثل عقبة في سبيل تطوير العلاقات، حيث قامت بترحيل محمد شوقي الإسلامبولي صهر الزعيم السابق لـ"تنظيم القاعدة" أسامة بن لادن، وشقيق خالد قاتل الرئيس السادات بعد ٢٠ عاماً(٧٤). كما نظمت طهران العديد من المؤتمرات التي شاركت فيها وفود مصرية، لاسيما قوي الإسلام السياسي، مثل مؤتمر "الصحوة الإسلامية" في ١٧ سبتمبر ٢٠١١، والذى حضره ما يقرب من ٧٠٠ مشارك من ٥٠ دولة إسلامية في مقدمتها دول ثورات الربيع، ومؤتمر "دعم المقاومة.. فلسطين" في الأول من أكتوبر من ذات العام، والذى تركزت المشاركة فيه علي بعض القوي الشبابية التي شاركت في الثورات،
وهو ما أعطي الانطباع أن إيران تحاول فتح قنوات تواصل مع هذه القوي، كما استقبلت إيران أيضاً عدداً من وفود الدبلوماسية الشعبية المصرية، والتي ضمت مثقفين وسياسيين وعلماء دين ورجال أعمال وكوادر من ائتلافات شباب الثورة فضلاً عن مشايخ بالطرق الصوفية(٧٥).

إلا أنه ورغم تلك الخطوات وغيرها، فإن القاهرة قد فضلت التريث في اتخاذ قرار بشأن عودة العلاقات إلي حين انتخاب برلمان جديد يتم علي أثره تشكيل حكومة جديدة، يكون عليها تحديد آليات التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية وفي مقدمتها قضية العلاقات مع إيران، وهو ما عكسه تصريح وزير الخارجية الأسبق نبيل العربي خلال لقائه بنظيره الإيراني علي أكبر صالحي، علي هامش قمة عدم الانحياز في إندونيسيا، حيث قال: "إن قرار عودة العلاقات مع إيران متروك للبرلمان القادم"(٧٦).

وفور نجاح الدكتور محمد مرسي ـ المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين ـ في انتخابات الرئاسة في يونيو ٢٠١٢، سرت شائعة روجت لها وكالة أنباء إيرانية مفادها: أن محادثة دارت بينه وبين الرئيس أحمدي نجاد، وهو ما عكس حالة التطلع الإيراني العجيب لتحسين العلاقة سريعاً مع مصر، والذى أوضحه الرئيس الإيراني في حديثه مع الوفد المصري الذى زار طهران حيث قال:" إنه لا يرى أي سبب يحول دون زيارته لمصر بعد رحيل الذين لا يريدونه هناك"، وأضاف: "كان في القاهرة مسئولون يرفضون حضورنا لمصر؛ والآن رحلوا، ولكن ننتظر أن توجه لنا دعوة رسمية، ووقتها سأزور مصر على الفور"(٧٧). ثم تواترت التصريحات المتبادلة التي تؤكد رغبة الطرفين في تجاوز مصادر التوتر السابقة بينهما، فأعلن أحمدي نجاد أن بلاده ترغب في إقامة العلاقات مع مصر، وتأمل بأن تضع تطورات المنطقة آفاقاً مُشرقة أمام الشعوب الإسلامية لتصحيح وضع خاطئ استمر لأكثر من ٣٠ عاماً. وفي المقابل أكد الرئيس محمد مرسي على ضرورة تطوير مستوى العلاقات بين الدولتين، واصفاً تلك العلاقات بأنها ستؤدي إلى خلق توازن استراتيجي واقليمي في المنطقة، ومؤكداً على أن ذلك يُشكل جزءاً من برنامجه الرئاسي. وعلى إثر ذلك جرت مناقشات ساخنة وجدال واسع في الصحافة الغربية وكذا

الإسرائيلية حول احتمالية استخدام الرئيس مرسي لصلاحياته من أجل إصلاح العلاقات مع ايران، حيث أعرب بعض المحللين عن قلقهم إزاء ذلك(٧٨).

إلا أن خيارات الرئاسة المصرية الجديدة قد جاءت واضحة المعالم ومنذ البداية، عبر الزيارة الخارجية الأولي للرئيس والتي بدأها بالعربية السعودية وحديثه عن أمن الخليج بأنه خط أحمر في اشارة لا تخطئها العين(*)، كما أوضح مرسي خلال كلمته للجالية المصرية في جدة: "أنه إذا كانت السعودية هي راعية لمذهب أهل السنة والجماعة، فمصر بإذن الله ستكون حامية لمذهب أهل السنة والجماعة"، وهو ما اعتبر مؤشراً يحدد المسار الذي اتخذته السياسة المصرية تجاه إيران ودورها (٧٩).

حتى كانت الزيارة المرتقبة التي قام بها الرئيس مرسي لإيران للمشاركة في أعمال قمة عدم الانحياز ٣٠ اغسطس ٢٠١٢، لتشكل علامة فارقة في مسار العلاقات مع مصر، التي وصفها الرئيس أحمدي نجاد بأنها "حليف إيران الاستراتيجي"(٨٠)، فلم يكتف مرسى خلال هذه الزيارة بتحجيم هدفها إلى مجرد حضور الجلسة الافتتاحية للقمة

حدد هذا الخطاب معالم رؤية الرئيس للعلاقات بين البلدين، بكونها علاقات مرهونة بمحددات داخلية مصرية وأخرى عربية وإقليمية ودولية، من أبرزها السلوك الإيراني إزاء الأزمة السورية ومجمل الدور الإيراني الإقليمي، لكن الأهم هو عودة الرئيس المصري لتجديد أهمية الاعتبارات ذاتها التي ظلت حاكمة لعلاقات مصر وإيران خلال حكم مبارك، وخاصة العلاقة مع دول الخليج والعلاقة مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة(٨١).

إلا أن ذلك لم يفت في عضد الجانب الإيراني ولم يثنه عن مواصلة الجهود لتحسين العلاقات، فخلال زيارته للقاهرة في ٧ فبراير ٢٠١٣ لحضور قمة منظمة المؤتمر الإسلامي ـ كأول رئيس إيراني يزور مصر منذ ٣٣ عاماً ـ دعا أحمدي نجاد مصر لتشكيل تحالف استراتيجي مع إيران. وقبلها بأيام ـ في الرابع من فبراير ـ أعرب عن تفاؤله إزاء الزيارة والعلاقات مع مصر بقوله: "إن الجغرافيا السياسية للمنطقة سوف تخضع لتغيير كبير إذا اتخذت مصر وإيران موقفاً مشتركاً بشأن القضية الفلسطينية"(٨٢)، كما عرضت إيران مساعدة مالية على مصر، وقامت بإلغاء تأشيرات الدخول للسياح المصريين، فيما وقّع البَلدان على اتفاقية للتعاون السياحي. إلا أنه ورغم الجهود الحثيثة من قبل الإيرانيين لإعادة الحركة السياحية بين البلدين فقد تمّ إلغاء العديد من الرحلات، وادّعت الحكومة المصرية

عدم استطاعتها ضمان أمن السياح الإيرانيين، مشيرة إلى إمكان حدوث صدامات بينهم وبين المتطرفين، فيما شعر الإيرانيون بخيبة أمل كبيرة ولم يصدّقوا أنّ يلقوا تلك المعاملة من المصريين(٨٣).

ويمكن القول، أن إيران قد سُرّت في بداية الأمر لوصول الإسلاميين إلى السلطة، اعتقادًا منها أن وجود منصب المرشد في كلا البلدين يعد طريقاً للتقارب السياسي بين نظامين يحكم المرشد أحدهما بشكل مباشر وآخر يستتر فيه المرشد وراء منصب الرئيس، حيث توقّع الإيرانيون أن تعود العلاقات مع مصر إلى سابق عهدها، وأن يتخذ الرئيس مرسي خطوة أكثر حسماً تجاه إسرائيل، من خلال إلغاء معاهدة السلام. إلا أنّ أملهم قد خاب فلم يستطع مرسي أن يتحرّك سريعاً صوب إعادة العلاقات، وبدا عاجزاً عن التخلي عن معاهدة السلام، ما أكد خطأ إيران حين اعتقدت أنّ حليفاً لها قد وصل إلى السلطة في مصر(٨٤). فعلى مدار عام كامل من حكم الإخوان المسلمين في مصر كان موضوع العلاقات مع إيران على رأس قائمة القضايا المثيرة للجدل، خاصة في ضوء ما أبدته الأخيرة من نوايا للتقرب من مصر، فلم تشهد العلاقات التطور الذي كان متوقعاً ولم يحدث تبادل للسفراء، إضافة إلى غياب التنسيق أو التحالف

الاستراتيجي بينهما(٨٥)، وهو ما دفع الباحث الأمريكي امن أصل إيراني مهدي خلجي إلى القول: "إن الإخوان المسلمون قد نجحوا في إقناع طهران بإمكانية مد جسور التعاون مع الجماعة رغم اختلافاتها العقائدية والسياسية واستئناف العلاقات الطبيعية وتقوية موقفها في غزة والمنطقة عامة، إلا أن جماعة الإخوان قد فشلت في تلبية التوقعات والطموحات الإيرانية"(٨٦).

* وصفوة القول، أن تغيراً نوعياً لم يطرأ على العلاقات المصرية ـ الإيرانية خلال هذه المرحلة، رغم صعود الإسلاميين للحكم، فلقد كانت أمام إيران فرصة ذهبية لاتخاذ منحى مختلفاً في التعامل مع مصر فور اندلاع ثورة يناير وعلى مدار هذه الفترة، لكن على العكس زاد تدخلها في الشئون الداخلية المصرية وزاد تصعيدها مع دول الخليج، فضلاً عن تثبيت التيار السلفي لمواقع أقدامه علي الساحة السياسية المصرية، ما جعل معادلة "لا صدام ولا علاقة كاملة" هي الحاكمة للعلاقات(٨٧).

المبحث الرابع

العلاقات المصرية ـ الإيرانية وثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣

أولاً ـ الموقف الإيراني من الثورة وتداعياتها:

شهدت مصر في الـ ٣٠ من يونيو ٢٠١٣ مظاهرات شعبية عارمة، مطالبة برحيل الرئيس مرسى ونهاية حكم الإخوان المسلمين، وقد وجهت القوات المسلحة في اليوم التالي إنذاراً إلي مختلف الأطراف السياسية بضرورة التوصل إلي حلول للأزمة السياسية في غضون ٤٨ ساعة، وإلا ستتدخل لحسم الأمر. إلا أنه ومع انتهاء تلك المهلة دون حل أعلن وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي ـ عقب لقاء مشترك مع عدد من الأطراف السياسية والدينية ـ خارطة طريق تتضمن عزل الرئيس وتولي رئيس المحكمة الدستورية رئاسة البلاد لفترة مؤقتة لحين عقد انتخابات رئاسية مبكرة.

ولقد انعكس هذا التحول الجذري في المشهد السياسي المصري على مواقف مختلف الأطراف الدولية والإقليمية، التي شهدت بعضها ارتباكاً ملحوظاً وعدم قدرة على حسم أو تنبي موقف موحد، في حين شهدت مواقف معظم القوى تحولاً جذرياً مقارنة بمواقفها من ثورة ٢٥ يناير(٨٨)، ومثلما كانت إيران من أوائل الدول التي سارعت إلي الترحيب بثورة ٢٥ يناير، ووصفتها بأنها "استلهام لروح الثورة الإسلامية الإيرانية"، وهو ما أثار في حينه ردود فعل عنيفة من جانب قوي ومؤسسات مصرية مختلفة، فإنها لم تنتظر كثيراً حتي يتبلور المشهد السياسي، حيث حرصت علي إبداء

ردود فعل، بقدر ما كانت سريعة بقدر ما كانت مرتبكة(٨٩). فبعد موقف داعمٍ تبنته تجاه ثورة ٢٥ يناير، اختارت طهران الإعلان عن موقف مغاير من ٣٠ يونيو، حيث رفضت ما أفضت عنه هذه الاحتجاجات من تدخل الجيش في السياسة وعزل الرئيس وأكدت وقوفها إلي جانبه، واعتبرت علي لسان المتحدث باسم خارجيتها عباس عراقجي في تصريحات لوكالة إيرنا: "إن تدخل الجيش أمر غير مقبول ويثير القلق، وأنه لا ينبغي للإسلاميين والثوار تصور أن كل شيء انتهى، بل إن هذه القضية هي حركة مستمرة، وأنه من غير الملائم أن يتدخل الجيش في السياسة للإطاحة بمن تم انتخابه ديمقراطيًّا"(٩٠)، كما دعت إيران إلي "احترام تصويت الناخبين المصريين"، حيث قال نائب وزير خارجيتها حسين أمير عبد اللهيان: "إن محمد مرسي انتخب بأصوات الناخبين، وفي هذه الظروف نتوقع من القوات المسلحة المصرية التي لها ماضٍ مجيد، أن تلعب دورها لدعم الحوار الوطني، مع الأخذ في الاعتبار تصويت الناخبين الذي تم التعبير عنه في صناديق الاقتراع". إلا أن الموقف الأقوى جاء علي لسان رئيس هيئة الأركان العسكرية الجنرال حسن فيروز الذي قال: "إن إقدام الجيش المصري على اعتقال مرسي يعد خطأً استراتيجياً، ونأمل أن يقدم إخواننا في الجيش المصري على الانسحاب من الساحة السياسية على وجه السرعة"(٩١).

ولقد أثارت تلك التصريحات استياءً شديداً لدى الجانب المصري، حيث أعرب المتحدث باسم الخارجية المصرية عما وصفه باستياء مصر الشديد من تكرار صدور مثل هذه التصريحات، التي تنم عن عدم إلمام دقيق بطبيعة التطورات الديمقراطية التي تشهدها مصر، وتمثل تدخلاً غير مقبول في الشأن الداخلي المصري، كما طالب في بيان وزع على الصحفيين ونشر على موقع الخارجية المصرية، المسئولين الإيرانيين بالتركيز على ما تواجهه بلادهم من تحديات داخلية وخارجية، بدلاً من التدخل في الشئون الداخلية للدول(٩٢)، وهو ما رفضه علاء الدين بروجردى ـ رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالبرلمان الإيراني بقوله: "إن بيانات الناطق باسم الخارجية المصرية بشأن تدخل إيران في الأزمة الداخلية في مصر ناتجة عن سوء فهم"، مؤكداً على أن موقف بلاده قائم على اتباع سياسة عدم التدخل في شئون الآخرين(٩٣).

ولعل هذا التصعيد في الموقف الإيراني في هذه المرحلة، يمكن ارجاعه إلى عدد من الاعتبارات الأساسية، منها:

١ـ إن إيران كانت تعتبر وصول قوى الإسلام السياسي إلى السلطة في دول الربيع العربي، بمثابة "صحوة إسلامية"، تصب في اتجاه دعم طموحاتها ونفوذها الإقليمي، وتوجه في ذات الوقت ضربات قوية للجهود التي تبذلها العديد من

القوى الإقليمية والدولية لكبح هذا النفوذ، فضلاً عن أنها كانت تعتبر جماعة الإخوان المسلمين تحديدًا أقرب قوى الإسلام السياسي إلى معتقداتها، على حد وصف مستشار المرشد الأعلى للعلاقات الدولية الدكتور علي أكبر ولايتي.

٢ـ إن إيران كانت حريصة على بقاء جماعة الإخوان المسلمين محدداً مهماً في المشهد السياسي المصري، حتى فيما بعد مرحلة سقوط مرسي، ومن هنا سعت في مرحلة تالية إلى التأكيد على أهمية إجراء حوار بين جميع القوى السياسية بلا استثناء أو إقصاء(٩٤).

٣ـ إن انهيار حكومة مرسي يلقي بظلاله ويجلب تحديات جديدة قد تواجهها إيران، في وقت تعرضت فيه سمعتها وهيبتها في منطقة الشرق الأوسط إلى العديد من الضربات الموجعة من كافة الاتجاهات، ومن شأن تلك التطورات المتلاحقة في مصر ـ من منظور الكثير من المراقبين ـ إفساد الاستراتيجيات الإيرانية؛ حيث يمثل عزل حكومة الإخوان المسلمين في مصر ضربة كبيرة لطهران وانتكاسة للعلاقات الثنائية التي كانت تتجه صوب التحسن الفعلي(٩٥).

ومن هنا يمكن القول، أن إيران لم تتبن موقفاً ثابتاً محدد الملامح من ثورة ٣٠ يونيه، على غرار قوى إقليمية أخرى كتركيا، بل كان تحركها يميناً ويساراً أقرب إلى تحرك "بندول الساعة"ـ على حد وصف أحد الباحثين ـ فبعد أن أعربت في البداية عن رفضها تدخل المؤسسة العسكرية، عادت فيما بعد إلى احتواء هذا الموقف من خلال التأكيد على تأييدها لـ"تطلعات" الشعب المصري، بل إنها بدأت الإشارة إلى "أخطاء" عديدة ارتكبتها جماعة الإخوان المسلمين أسهمت في نهاية الأمر في سقوط النظام. ولعل هذا الموقف المتذبذب يفسر السياسة التي ينتهجها النظام الإيراني، التي تقوم على براجماتية واضحة في العديد من القضايا والمواقف، خاصة وأن خسارة إيران لما رأته حليفًا محتملاً لها في مصر لا يعني قبولها بفكرة خسارة فرصة عودة العلاقات مع مصر، بما تمثله هذه الخطوة من أهمية بالغة للنظام الإيراني الذي يعاني من عزلة دولية وإقليمية تعطل طموح تنمية نفوذه الإقليمي(٩٦).

ثانياً ـ أبعاد التطور في العلاقات فيما بعد ٣٠ يونيه:

إلا أنه وفي تطور ذو معنى من الجانب الإيراني نشرت وكالة الأنباء الرسمية ـ المدعومة من الحرس الثوري ـ في الثالث من يوليو ٢٠١٣، خبراً استخدمت في عنوانه ولأول مرة لفظ "المعزول"، وهو ما اعتبر خطوة ذات دلالة تشير إلى اعتراف إيران بالأمر الواقع في مصر(٩٧)، وهو ما يتوافق مع السياسة الإيرانية التي دائماً ما تثبت قدرتها علي التأقلم مع مختلف التطورات التي تطرأ علي الساحة الإقليمية. ومن ثم، تغيرت تصريحات الجانب الإيراني على ضوء ما فسر

بأنه تفهم أعمق للمشهد المصري، حيث عدلت إيران عن موقفها السابق على لسان وزير خارجيتها علي أكبر صالحي، الذي أكد: "أن مصر دولة كبيرة لها دور مؤثر وحاكم في المنطقة، وأن الشعب المصري هو الذي يجب أن يحدد مصير بلاده، وأن الجيش المصري هو جيش وطني"(٩٨)، وأعقب ذلك باتصال هاتفي مع نظيره المصري محمد كامل عمرو في صباح الحادي عشر من يوليو أكد خلاله ذات المضمون، وهو ما أثنى عليه الوزير المصري وأعرب عن تقديره له(٩٩)، وما أتبع ذلك من تصريحات للسفير الإيراني لدى تركيا "على رضا بيكدلى"، بأن المحادثات التي أجراها وزيرا خارجية إيران على أكبر صالحي وتركيا أحمد داود أوغلو في أنقرة، أكدت على ضرورة احترام إرادة الشعب المصري. كما سارت على نفس النهج وسائل الإعلام الإيرانية، والتي ألقت باللوم على الرئيس المعـزول مرسى، وعللت أخطائه بارتمائه في أحضان الغرب والولايات المتحدة، وانحرافه عن مسار ثورة ٢٥ يناير ومطالب الشعب المصري بالاستقلال عن الغرب. كذلك فعل خطباء المساجد في إيران، حيث ألقوا باللوم على جماعة الإخوان المسلمين، التي رأوا أنها انحرفت عن مبادئها بعد صعودها إلى الحكم، وتحالفها مع السلفيين الذين أجبروها على قطع العلاقات مع سوريا، وعطلوا أية خطوات ايجابية صوب إقامة علاقات دبلوماسية مع إيران(١٠٠).

وبطبيعة الحال لم يكن الشيعة المصريون بمنأى عن تلك الأحداث، الذين اظهروا امتعاضهم الواضح من حكم الإخوان، وحثوا الإدارة الإيرانية على الاعتراف بالحكومة الجديدة المعينة من قبل المجلس العسكري، عبر تصريحات أدلى بها القيادي الشيعي المصري "سالم الصباغ"، أكد خلالها أن الموقف الإيراني سيتغير وأن رؤية إيران لأحداث ٣٠ يونيو كانت ملتبسة، نافياً أن تكون إيران جزءاً مما وصفها بالمؤامرة العالمية التي حيكت ضد مصر(١٠١).

* وإجمالاً يمكن القول، أن التطورات التي شهدتها مصر في الـ٣٠ من يونيو وما تلاها من تغييرات وتطورات سياسية وكذلك الموقف الإيراني منها، قد ألقت بظلالها على خطوات تطبيع العلاقات بين القاهرة وطهران، والتي واجهت قبل هذا التاريخ عددًا من العقبات، في مقدمتها

التحفظ الشديد أو الممانعة التي أبداها التيار السلفي لعودة العلاقات اعتمادًا على حجة الاختلاف المذهبي، ورغبة إيران في نشر المذهب الشيعي في مصر، ما دفعهم لتسيير تظاهرة كبيرة أمام منزل القائم بأعمال السفارة الإيرانية بالقاهرة، نددوا فيها بدور إيران في تشيع المجتمع المصري، والموقف الإيراني من الصراع في سوريا(١٠٥).

المبحث الخامس

آفاق ومستقبل العلاقات المصرية الإيرانية.. نظرة استشرافية

أولاً ـ أفاق التعاون ومردوده:

المصالح وتبادل المنافع، ومرشحة لارتياد فضاءات رحبة من تنمية العلاقات، بعيداً عن أوهام خطر التشيع، الذى تتوافر لمصر آليات عدة لمحاصرته عبر القوى الناعمة للدولة(١٠٩)، فبات من الضروري طرح هذه العلاقات من زاوية أخرى، بحيث تنتهي هذه المنافسة القطبية ويكون للمشاركة دور بديل عنها، المشاركة التي تعتبر خطوة أوسع من التعاون، والتي لن تقضي على تحديات دعم علاقات التعاون فحسب بل ستجعل الثقة بديلاً عن سوء الظن، ولن تزيد من قوة الدولتين فحسب بل ستزيد من قوة العالم الإسلامي في مجمله. ومن بين الأمور التي يمكن أن تحققها هذه المشاركة: منع انتشار الإرهاب الفردي والجماعي وإرهاب الدولة، ونزع أسلحة الدمار الشامل والسلاح النووي من المنطقة، وإحباط مؤامرات أعداء الإسلام الموجهة إلي المنطقة، وإعادة بناء البنية السياسية للمنطقة، وإصلاح النظام العالمي الجديد وآثاره على المنطقة، والاستثمار في المناطق المتنازع عليها، وتحويل مناطق التوتر إلى مناطق تجارية حرة(١١٠).

إن حقيقة كون إيران لاعباً هاماً في كثير من ملفات المنطقة، خاصة العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وغيرها، تحتم على مصر وهى تحاول استعادة مكانتها وحضورها المؤثر ودورها الإقليمي الفاعل ـ بعد غياب ـ أن تعمل في اطار قدر أكبر من التعاون وتنسيق المواقف مع إيران، قد لا يصل لمرتبة التحالف الاستراتيجي بين البلدين، ولكن البحث عن نقاط التقاء لدرء المخاطر ومواجهتها(١١١).

ولا جدال أنه حال عودة العلاقات مع مصر، ستتمتع إيران بمزايا نسبية كبيرة، نظراً للمكانة الإقليمية التي تتمتع بها الأخيرة ـ وإن تعطل دورها إلي حد ما خلال الفترة الماضية ـ كونها دولة القلب للوطن العربي، لها كلمة يعتد بها، وتشترك في العديد من التحالفات، ولها شبكة واسعة من المصالح، ما يتيح فرصة جيدة لإيران لإفشال سياسات الغرب الرامية إلي عزلها دولياً، وتقليص حجم العداء لها بين الدول العربية، من خلال تحسين صورتها الذهنية في المنطقة، بالإضافة إلي ما يمكن أن تسهم فيه تلك العودة من رفع لضغوط كثيرة عن كاهل حلفائها في منطقة الهلال الخصيب(١١٢). إلا أن الإشكالية تظل مرتبطة بكيفية تسويق مصر لأي محاولة للانفتاح على الجانب الإيراني ـ حال

قررت ذلك ـ لدول الخليج التي تتوجس من ذلك، ولا تقبل بتطبيع كامل للعلاقات بين البلدين، خاصة إذا شمل ذلك المجال الأمني(١١٣). وهـو ما أوضحه وزير الخارجية نبيل فهمى بقوله: "إنه على الرغم من العلاقات التاريخية بين مصر وإيران، إلا أن تصرفات الأخيرة في منطقة الخليج تمس الأمن القومي المصري، فالخلاف بين البلدين في النظام السابق كان على أساس سنى وشيعي، وفى النظام الأسبق كان لمشكلات تتعلق بالأمن القومي". وأضاف: أن مصر تسعى من وقت لآخر لمعرفة وجود تحسن في العلاقات مع إيران من عدمه، مؤكداً أن هناك مؤشرات إيجابية من قبل الحكومة الإيرانية الجديدة تجاه دول الخليج إلا أنها غير ملموسة حتى الآن، لافتاً إلى إرسال بعض دول الخليج ممثلين عنهم خلال حفل تنصيب الرئيس الإيراني الجديد(١١٤).

ثانياً ـ طبيعة العلاقات على ضوء فوز روحاني بالرئاسة الإيرانية:

لعل فوز الدكتور حسن روحاني وتسلمه الحكم في الثالث من أغسطس الماضي، قد فتح المجال مجدداً أمام العديد من التوقعات بأن تشهد الفترة القادمة خطوات فعلية ملموسة صوب عودة العلاقات بين البلدين، انطلاقاً مما يعرف عن روحاني من توجهات إصلاحية براجماتية، فضلاً عن تبنيه لسياسات مرنة، وهو ما ظهر جليّاً عبر تصريحاته المختلفة أثناء حملته الانتخابية، والتي أكد خلالها على

أن إيران ستقبل على مرحلة جديدة من الحوار وحسن الجوار مع دول الخليج لاسيما السعودية ـ التي حظيت بأولوية خاصة لديه ـ وهو الأمر الذي دعم التوقعات بتحسن العلاقات مع مصر بالتبعية(١١٥)، ولقد استندت تلك التوقعات إلي عاملين أساسيين، هما:

الأول: طبيعة شخصية روحاني المعروف عنه انفتاحه علي العالم الخارجي وتبنيه لسياسة مرنة، يرجح أن تكون عاملاً مساعداً في حلحلة بعض القضايا الخلافية، وهو ما يمكن أن يدفع العلاقات نحو مزيد من التطور.

والثاني: إن تقليص حدة التوتر في العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي خاصة السعودية، يحظى بأولوية خاصة لدي روحاني، وهو ما سينعكس بالضرورة بصورة إيجابية علي العلاقات مع مصر، حيث أن التوتر الذي هيمن علي علاقات إيران بدول الخليج، والذي اتخذ صوراً عديدة ـ كما سبق ـ بدءاً بالتهديدات المتكررة لأمن هذه الدول، ومروراً بالتدخل في شئونها الداخلية، وانتهاءاً

بالكشف عن خلايا تجسس تابعة للحرس الثوري داخل بعض هذه الدول، وهو ما فرض العديد من التأثيرات السلبية علي العلاقات مع مصر، التي بدورها وضعت قضية "أمن الخليج" بصورة دائمة علي قمة أولوياتها(١١٦).

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه وبقوة هنا: ما هي حدود صلاحيات الرئيس روحاني لإحداث تلك النقلة النوعية في سياسة إيران الخارجية تلبية لتلك التوقعات؟. وفى هذا الإطار تحديداً يرى عدد من الباحثين أنه في ظل طبيعة النظام الإيراني الحالي، لن يقدم رئيس الجمهورية الجديد على مثل هذا التغيير دون موافقة المرشد الأعلى، فأمامه أربع سنوات في السلطة مع امكانية إعادة انتخابه، وتبدو في الخلفية التجربة المريرة لصراع نجاد/ خامنئي، والتي كادت تتسبب في إقدام المرشد على إلغاء منصب الرئيس كلية، وبالتالي

فإن السياسة الخارجية لن يلحق بها ثمة تغيير دون ضوء أخضر كامل من المرشد الأعلى(١١٧). ومن ثم، يرون أن هذه التوقعات المفرطة في التفاؤل قد لا تتوافق مع المعطيات علي أرض الواقع، والتي تؤكد علي اعتبارين هامين:

أولهما ـ أن روحاني ليس صاحب الكلمة الفصل في قضايا السياسة الخارجية، حيث تشاركه مؤسسات أخري في ذلك، قد تمتلك صلاحيات أوسع في هذا الشأن، كالمرشد الأعلى والحرس الثوري، ما يعني أن حرية الحركة وهامش المناورة المتاح أمامه في قضايا السياسة الخارجية لن يكون واسعاً بالشكل الذي يمكنه من إجراء تغييرات كبيرة وجذرية.

وثانيهما ـ أن الأزمة السورية الحالية سوف تبقي محوراً رئيساً للخلاف بين القاهرة وطهران، خاصة وأن روحاني لن يستطيع إجراء تغييرات جوهرية في السياسة الإيرانية تجاه هذه الأزمة، حيث أعلن أكثر من مرة تأييده لبقاء الرئيس بشار الأسد كرئيس شرعي حتي انتهاء ولايته عام ٢٠١٤، ورفضه لفكرة التدخل العسكري لتسوية الأزمة، ما يشير إلي تطابق رؤيته مع السياسة الإيرانية الحالية، وهو ما يتعارض مع الموقف الذي تتبناه مصر تجاه الأزمة(١١٨).

* ومن ثم، يمكن القول أن احتمالية حدوث تغييرات في السياسة الايرانية تقود بالتبعية إلى تطور في العلاقات المصرية ـ الإيرانية على ضوء فوز روحاني بالرئاسة وفقاً للتوقعات بات بعيد المنال، حيث صدم حسين شريعة مداري ـ مستشار المرشد الأعلى وأحد أبرز المقربين له ـ كل من يظن أنه ستجري تطورات مقبلة في إدارة الدولة الايرانية في العهد الروحاني الجديد، عبر تصريحات له بصحيفة كيهان في ١٧

يونيو ٢٠١٣، قال فيها: "إن الحدث الوحيد الجديد الذي جرى هذه الأيام بانتخاب السيد روحاني، هو تداول مسئولية الشئون التنفيذية للبلاد من وضع سياسي سابق الى وضع سياسي جديد، في اطار ومسلك معروف يعتمده النظام، لكن

السياسات العامة والأساسية للنظام وفقا للمادة(١١٠) من الدستور هي من صلاحيات القيادة. لذلك خلافاً لغوغائية الأعداء الأجانب وأعقابهم في الداخل، بانتخاب السيد الدكتور روحاني، نؤكد بأن السياسيات الأساسية للنظام لم تتغير ولن تتغير مطلقا"(١١٩).

ثالثاً ـ سيناريوهات المستقبل على ضوء معطيات الواقع:

لقد واجه الطموح الإيراني في تطوير العلاقات مع مصر خلال المرحلة الأخيرة العديد من العقبات، أهمها تلك الإشارات المتكررة الصادرة عن القاهرة والتي أفادت أنها ليست في عجلة من أمرها إزاء ذلك، وهو ما أعطي مؤشراً بأن الأمر يحتاج إلي مزيد من الوقت،

وأن ثمة إطاراً عاماً يجب أن يحكم العلاقات ويضبط حدودها ومساراتها، يقوم بالدرجة الأولى علي احترام الآخر وعدم التدخل في الشئون الداخلية وتوازن المصالح. وبالتالي فهناك مجموعة من الحقائق والمعطيات الموضوعية التي ستحدد مستقبل هذه العلاقات

* وعلى ضوء هذه المعطيات، فإن مستقبل العلاقات بين البلدين مرهون خلال المرحلة القادمة تحديداً بثلاثة ملفات رئيسة:

الأول ـ القضية السورية: وموقف النظام المصري واضح ومعلن من دعم للثورة السورية مع الحفاظ على الدولة موحدة، في مقابل موقف إيراني داعم للرئيس بشار الأسد. وهنا توجد منافسة بين مصر وإيران في هذا الملف، مما يشكل عقبة في طريق العلاقات الثنائية.

والملف الثاني: العلاقات المصرية ـ الأمريكية ـ الإسرائيلية: حيث أن رؤية الإيرانيين لهذه العلاقات تعد بمثابة عائق كبير جداً في طريق عودة العلاقات بين القاهرة وطهران، خاصة وأن الولايات المتحدة وإسرائيل تعارضان بشدة أي تقارب مصري إيراني، وتستخدمان العديد من الأدوات للحيلولة دون حدوث ذلك. ومن غير المتصور أن يقدم النظام المصري علي افساد علاقاته مع الغرب ثمناً للعلاقة مع طهران.

والملف الثالث ـ يتعلق بالداخل المصري: وهو أمر ذو حساسية خاصة، ففضلاً عما سبق عرضه بالمبحث الثاني، فإن أي تقارب بين البلدين غير مرحب به، لاسيما من التيار السلفي، الذى يرفض عودة العلاقات بين مصر "السنية" وإيران "الشيعية"(١٢١).

وبالتالي يرى بعض الباحثين، أنه من غير المرجح أن يحدث تغيير في العلاقات خلال هذه المرحلة، نظراً لانهماك مصر بالدرجة الأولى في تفاصيل المشهد الداخلي، فبعد عزل الرئيس مرسى لن يكون هناك مجالاً لإجراء أية تغييرات في علاقات مصر الخارجية، باستثناء الدول التي اتخذت موقفاً معارضاً لها، فنظراً للحالة السياسية الداخلية فضلاً عن الصعوبات والتحديات الاقتصادية، فإنه من غير المحتمل، على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط، أن مصر ستكون قادرة على صد ضغوط دول الخليج والولايات المتحدة الهادفة إلى إبعادها عن إيران(١٢٢)، كما أن هناك قناعة لدى النخبة الحاكمة بأن العلاقات مع ايران جيدة، وليست ذات أولوية آنية كالعلاقات بدول الخليج والسعودية ودول حوض النيل، وأن قرار استئنافها دبلوماسياً يحتاج إلى تمهيد إقليمي وخليجي وربما دولي، وبالتالي لن يحدث تقدم ملحوظ في هذه العلاقات، إلا أنها لن تعود بعد انتهاء هذه المرحلة إلى نقطة الصفر(١٢٣).

* ومن ثم، فإن مستقبل العلاقات بين البلدين يظل مفتوحاً علي ثلاثة سيناريوهات، وهى:

الأول: العودة إلي نقطة البدء واستمرار العلاقات المتوترة، ويدعم هذا السيناريو عين الريبة والشك التي لاتزال الغالبة علي رؤية الطرفين لبعضهما، واستمرار وجود التيارات المغذية لهذه النظرة في دائرة صنع القرار في كلا البلدين.

والسيناريو الثاني: يحمل في طياته تفاؤلاً وعودة للعلاقات الطبيعية، على ضوء ما يتخذ من إجراءات للتقارب، المدفوعة بحماسة التغيير الذي تحاول مصر الاستفادة منه وتحرص إيران علي ألا تخسره، غير أن هذا السيناريو يحتاج إلى المزيد من الوقت، حتي تتم إعادة ترتيب أوراق وأولويات الطرفين.

أما السيناريو الثالث: ولعله المرجح من منظور الكثير من الباحثين، فيتمثل في عودة العلاقات الدبلوماسية مصحوبة بحد أدني من التعاون، يلعب فيه الاقتصاد دور القاطرة، وذلك نظراً لحاجة كل منهما للآخر اقتصادياً. في الوقت الذى يرجح أن يشهد هذا السيناريو تنافساً سياسياً وإقليمياً، حيث أن التعاون وعودة العلاقات الطبيعية لن ينهي بأي حال تطلع كل منهما للعب دور إقليمي فاعل انطلاقاً من رؤية كليهما للمصالح الحيوية. وهنا يتحدث أنصار هذا السيناريو تحديداً عن إمكانية تبني نمط العلاقات الإيرانية ـ السعودية، أي أن تكون هناك علاقات دبلوماسية رغم وجود قضايا خلافية، مع وجود مصالح اقتصادية مشتركة وعلاقات تجارية متبادلة، حيث أن

تعدد محاور الخلاف بين السعودية وايران لم يحل دون توقيعهما على اتفاقية أمنية في أبريل ٢٠٠١، لمحاربة الإرهاب وغسيل الأموال ومواجهة عمليات التسلل(١٢٤).

* ومن ثم وفي إطار تلك الرؤى يمكن القول، أن العلاقات المصرية ـ الايرانية قد تسير في أحد اتجاهين: إما نحو "ثبات الموقف"، أي استمرارية العلاقة كما كانت في ظل النظام السابق، واقتصار عملية التفاوض على التقارب عبر تصريحات ودية من مسئولي الطرفين لحين اكتمال مؤسسات الدولة المصرية. أو أن تسير نحو "التقارب المشروط"، الذى يعني انتقال العلاقات إلى مستوى التعاون الاقتصادي والسياسي، المشروط بالالتزام الإيراني الرسمي بعدم التدخل في الشئون الداخلية والدعوة للتشيع في مصر(١٢٥). وهو ما أكد عليه مؤخراً نبيل فهمى وزير الخارجية بقوله: "إن مصر ستتعامل مع إيران بمنظور مختلف، وأنه في حال دخولنا في حوار مع إيران سيكون حواراً صريحاً وموضوعياً، بعيداً عن أي انفعال أو عواطف، ولن يكون بعيداً عن المصالح المصرية والخليج العربي فضلاً عن المشرق العربي، ولن نتعاون مع إيران في شيء يضر المصالح الخليجية"(١٢٦).

الخاتمة

لقد تناولت هذه الدراسة بالتحليل طبيعة العلاقات المصرية ـ الايرانية، بالتركيز على مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١، وهى الفترة التي بدا واضحاً خلالها تدشين نظام سياسي جديد يقوم على أسس تختلف كلية عن سابقه، فيما يخص أسس النظام وكذا توجهات السياسية الخارجية والقواعد التي تحكم علاقات مصر الدولية لاسيما بدول الجوار الجغرافي وفى مقدمتها ايران، مستهدفة الوصول إلى رؤية استراتيجية مستقبلية تحكم مسار العلاقات الثنائية بين الدولتين، ومن خلال التحليل العلمي أثبتت الدراسة الآتي:

١ـ ستبقي إيران أحد أهم القوى الإقليمية في المنطقة، تؤثر في سياسات وقضايا دول المنطقة وتتأثر بها، والعلاقات بين إيران والدول العربية عامة ومصر خاصة تحكمها العديد من المحددات التاريخية والجغرافية والدينية والثقافية والاجتماعية، وترتكز هذه العلاقات على العديد من القضايا المحورية التي تمس مصالح الطرفين.

٢ـ إن التقلب في العلاقات المصرية ـ الإيرانية يرجع بالدرجة الأولى إلى اختلال هيكلي أصاب بنية هذه العلاقات عبر سنوات بعيدة، فضلاً عن تناقض في الثوابت التي تحكم التوجهات الأساسية لها.

٣ـ إن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران باتت في المرحلة الحالية مرهونة بأوضاع إقليمية ودولية وداخلية مُتشابكة، وأنها ستكون في المستقبل المنظور أكثر ارتباطًا بطبيعة النظام الجديد الذي يجرى تأسيسه في مصر فيما بعد ٢٥ يناير ,٢٠١١

٤ـ إن عودة العلاقات المصرية ـ الإيرانية سيحمل معه الكثير من الدلالات والأبعاد الإقليمية بل والدولية، ويرجح أن يقود إلى تغيير مؤثر في الخريطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط.

٥ـ بات من الضروري إعادة تصويب مسار هذه العلاقات، وهو ما يستلزم توافر الرغبة الجادة والإرادة السياسية القوية، لحل كافة أسباب الخلاف والتوتر التي تشوب العلاقات الثنائية، وهى بالقطع ليست بمستعصية عن الحل متى صدقت نوايا الطرفين.

٦ـ يرجح أن تشهد العلاقات المصرية ـ الايرانية خلال الفترة القادمة ـ لاسيما بعد انتهاء المرحلة الانتقالية واستقرار النظام السياسي ـ نقلة نوعية عبر التوجه صوب حل المشكلات والخلافات العالقة والاتفاق على الاستراتيجية التي ستحكم العلاقات مستقبلاً، في اطار من التعاون القائم على توازن المصالح وتبادلها، يلعب فيه الاقتصاد دوراً هاماً ومحورياً.

* ومن ثم، خلصت الدراسة إلى ضرورة تبنى مصر لاستراتيجية جديدة في تعاملها وعلاقتها مع الدولة الايرانية تستند إلى قدر أكبر من الموضوعية والعقلانية، لا تخضع لقضايا جانبية أو مواقف شخصية، وتكون بعيدة عن الخبرات التاريخية السلبية والتحيزات المسبقة.

الهوامش

١ـ شحاتة عوض . "العلاقات المصرية الإيرانية بعيدا عن الدروشة السياسية". القدس العربي،٢٢ يونيه ٢٠١١.

http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today%5C22qpt480.htm&arc=data%5C2011%5C06%5C06-22%5C22qpt480.htm

٢ـ محمد السعيد إدريس. "العلاقات المصرية ـ الإيرانية.. رهن محددات شديدة التعقيد". الشرق الأوسط ، عدد ١٢٣٣٩، ٩ سبتمبر ٢٠١٢.

http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=694412&issueno=12339#.UVxw_qJTDjE

٣ـ رانيا مكرم. "كيف تفكر طهران؟ الرؤية الإيرانية للعلاقات مع مصر". السياسة الدولية، عدد ١٨٥(يوليو ٢٠١١).

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=643518

٤ـ د. عصام عبد الشافي . العلاقات المصرية الإيرانية بعد ثورة يناير.. المحددات والآفاق. القاهرة: المركز المصري للدراسات والمعلومات، سبتمبر ٢٠١٢ ص ٥، ٦.

http://www.media.wix.com/ugd//68b8d5_68a23bbeb91effc6e7627bd92cd205af.pdf

٥ـ غادة محمد سالم. "الدور الإقليمي لمصر وايران تجاه قضايا الشرق الأوسط". دراسات دبلوماسية، ٢٦ يوليو ٢٠١٠.

http://www.docs.com/B264

٦ـ عبد المنعم منصور على الحر." العلاقات المصرية الايرانية". جـ ١، الحوار المتمدن، عدد ٢٨٤٣ ، ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٩.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=193306

٧ـ د. عصام عبد الشافي. مرجع سابق.

٨ـ د. محمد السعيد عبد المؤمن. "مصر وإيران نحو أجندة للمشاركة والتعاون"، ١٣ يوليو ٢٠٠٠.

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/islamic-world/85726-2000-07-13%2010-53-45.html

٩ـ د. عصام عبد الشافي . مرجع سابق.

١٠ـ عبد المنعم منصور على الحر. مرجع سابق.

١١ـ رانيا مكرم. مرجع سابق.

١٢ـ محمد السعيد إدريس. مرجع سابق.

١٣ـ عبد المنعم منصور على الحر . مرجع سابق.

١٤ـ حسنى ثابت." العلاقات المصرية الايرانية.. تاريخ بين التوتر والفتور". ٢٩ اغسطس ٢٠١٢.

http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=187999

١٥ـ محمد السعيد إدريس. مرجع سابق.

١٦ـ د. عصام عبد الشافي . مرجع سابق.

١٧ـ محمد السعيد إدريس. مرجع سابق.

18- Yolande Knell. "Egypt And Iran: Old Enemies Become New Friends?". BBC News, August 24, 2012.

http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-19347574

- Alalam."Egypt Highlights Iran's Regional Role", feb.23, 2013.

http://en.alalam.ir/news/1448903

19- Rajeev Agarwal."Iran-Egypt Rapprochement: Compulsions and Realities". Institute For Defense Studies And Analysis (IDSA), March 8, 2013.

http://www.idsa.in/idsacomments/IranEgyptRapprochement_ragarwal_080313#.UT7duUPb5OQ.blogger

٢٠ـ عبد المنعم منصور على الحر . مرجع سابق.

- Nima Adelkhah."the Strategic Repercussions and Limitations of Iranian-Egyptian٢١
Rapprochement". Terrorism Monitor, Vol.10, Issue 23, December 14, 2012.
http://www.jamestown.org/programs/gta/single/?tx_ttnews%5Btt_news%5D=40246&cHash=49e559afa981f9cc860c978ffb886ad8

(*) أكد على ذلك الدكتور مصطفى الفقى، سكرتير الرئيس الأسبق مبارك للمعلومات، في برنامجه " سنوات الفرص الضائعة .. شخصيات وأزمات" على قناة النهار، الخميس ١٩ سبتمبر ٢٠١٣، بقوله: "إن الرئيس السادات قد تعاون مع صدام حسين وفتح له مخازن السلاح المصرية أثناء حربه مع ايران".

22- Nasrin Davarijou. "Iran And Egypt After Mubarak". Iran Review, April 13, 2011.
http://www.iranreview.org/content/Documents/Iran_and_Egypt_after_Mubarak_2.htm

23ـ عبد المنعم منصور على الحر . مرجع سابق.

٢٤ـ غادة محمد سالم. مرجع سابق.

- Nasrin Davarijou. Op. Cit.٢٥

٢٦ـ بسام السيد. "العلاقات المصرية الايرانية إلى أين تسير ؟"، ٣ ابريل ٢٠١٣.

http://www.islammemo.cc/Tahkikat/2007/12/28/57319.html

preferences influence the regional - Imad Mansour." Iran and instability in the Middle East: How٢٧
(Autumn, 2008), pp. International Council, International Journal, Vol. 63, No. 4, order". Canadian
.٦941-964. P. 94

http://www.jstor.org/stable/40204430

٢٨ـ د. محمد سليم . "مصر وإيران .. الحقائق والأوه ttp://forum.sh3bwah.maktoob.com/t290416.html

٢٩ـ بسام السيد. مرجع سابق.

٣٠ـ حسنى ثابت. مرجع سابق.

.٦- Imad Mansour. Op. Cit., P. 94٣١

٣٢ـ سفير د. عزمي خليفة . "التداعيات الاقليمية للتحرك المصري تجاه طهران". القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٨ أغسطس ٢٠١٢.

http://www.rcssmideast.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A9.html

٣٣ـ بسام السيد. مرجع سابق.

٣٤ـ د. نيفين عبد المنعم مسعد. آفاق العلاقات المصرية ـ الإيرانية بعد انتخاب مرسي. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٩ يوليو ٢٠١٢.

http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?_nfls=false&_nfpb=true&lang=ar&_pageLabel=featuredTopicsPage&_event=viewFeaturedTopic&ftId=/FeatureTopic/Nevine_Mossaad/FeatureTopic_1579.xml

٣٥ـ عبد الستار حتيتة. "مصر وإيران.. علاقة مرتبكة مرهونة بملفات داخلية متداخلة.. وخارجية أكثر تعقيداً". الشرق الأوسط، عدد ١٢٥٦٦، ٢٤ ابريل ٢٠١٣.

http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&issueno=12566&article=725938#.Uhyw5dJ-nYc

أيضاً ـ محمد السعيد إدريس. مرجع سابق.

٣٦ـ د. نيفين عبد المنعم مسعد. مرجع سابق.

٣٧ـ سفير د. عزمي خليفة. مرجع سابق.

٣٨ـ عمرو عبد الكريم. "ايران والدور الإقليمي ". مصرس، ٩ نوفمبر ٢٠٠٩.

http://www.masress.com/almesryoon/20659

٣٩ـ د. محمد السعيد عبد المؤمن. مرجع سابق.

٤٠ـ د. محمد السعيد إدريس. "العلاقات المصرية الإيرانية في عهد مبارك". مركز الجزيرة للدراسات، ١٣ اكتوبر ٢٠١١.

http://www.studies.aljazeera.net/files/2011/08/201188833203566689.htm

٤١ـ د. أمل حمادة، " لماذا طهران الآن؟". الشروق المصرية، الثلاثاء ٢٨ أغسطس ٢٠١٢ .

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=28082012&id=14e0a164-4579-49b4-a4c6-b31743bffa45#Comments

٤٢ـ بسام السيد. مرجع سابق.

٤٣ـ د. السيد عوض عثمان." على خلفية زيارة مرسى لإيران .. رؤية في تصويب مسار العلاقات المصرية ـ الإيرانية". البديل، ٥ سبتمبر ٢٠١٢.

http://www.elbadil.com/?p=62364

أيضا: علي منتظري. "الأمل والخوف في الثورة المصرية". مختارات إيرانية، عدد ١٢٨، مارس ٢٠١١.

http://acpss.ahramdigital.org.eg/OtherEsdarat.aspx?Arch=14

٤٤ـ د. محمد السعيد إدريس. "العلاقات المصرية الإيرانية في عهد مبارك". مرجع سابق.

٤٥ـ د. نيفين عبد المنعم مسعد. مرجع سابق.

٤٦ـ د. محمد السعيد إدريس. "العلاقات المصرية الإيرانية رهن محددات شديدة التعقيد". مرجع سابق.

٤٧ـ على بكساوى . "مستقبل السياسة الخارجية المصرية تجاه إيران". ١٣ أغسطس ٢٠١٢.

http://www.25yanayer.net/?p=44027

٤٨ـ عمرو عبد الكريم. مرجع سابق.

٤٩ـ بسام السيد. مرجع سابق.

٥٠ـ د. نادية حلمى . "تأثير ثورة ٢٥ يناير في مصر على مسار العلاقات المصرية ــ الإيرانية". ٢٦ اغسطس ٢٠١٢.

http://albadee.net/news/4648/%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-25-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%80%D9%80-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9

٥١ـ د. عصام عبد الشافي . مرجع سابق.

أيضا: د. نيفين عبد المنعم مسعد. مرجع سابق.

٥٢ـ رانيا مكرم. مرجع سابق

٥٣ـ عبدالمالك سالمان." العلاقات المصرية ـ الإيرانية.. بين الحقائق والأوهام". أخبار الخليج، عدد ١٢١٣٠، ٩ يونيو ٢٠١١.

http://www.akhbar-alkhaleej.com/12130/article/447102.html

٥٤ـ سفير د. عزمي خليفة. مرجع سابق.

(*) وكالة الأنباء الفرنسية. "القاهرة تفرج عن دبلوماسي ايراني متهم بالتجسس وترحله خلال ٤٨ ساعة". ٢٩ مايو ٢٠١١.

http://www.alquds.com/news/article/view/id/269452

٥٥ـ د. نيفين عبد المنعم مسعد. مرجع سابق.

٥٦ـ عبدالمالك سالمان. مرجع سابق.

٥٧ـ وزير الخارجية المصري نبيل العربي. "أمن الخليج واستقراره وعروبته خط أحمر". الشرق الأوسط، عدد ١١٨١٨، ٧ ابريل ٢٠١١.

http://aspx.aawsat.com/details.aspx?article=616178&section=1&issueno=11818

٥٨ـ رانيا مكرم. "المحدد الخليجي: مستقبل العلاقات المصرية ـ الإيرانية بعد ٣٠ يونيو". القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٢ أغسطس ٢٠١٣.

http://rcssmideast.orgl

٥٩ـ سفير د. عزمي خليفة. مرجع سابق.

أيضا: حسنى ثابت . مرجع سابق .

٦٠ـ طهمورث غلامي. "مستقبل مثلث أمريكا، إسرائيل، مصر والسيناريوهات المحتملة". مختارات إيرانية، عدد ١٢٩، أبريل ٢٠١١.

http://acpss.ahramdigital.org.eg/OtherEsdarat.aspx?Arch=14

٦١ـ علي أكبر أسدي. "التطورات السياسية في مصر.. الاستراتيجيات والتداعيات الإقليمية". مختارات إيرانية، عدد ١٢٩، أبريل ٢٠١١.

http://acpss.ahramdigital.org.eg/OtherEsdarat.aspx?Arch=14

٦٢ـ سفير د. عزمي خليفة. مرجع سابق.

٦٣ـ محمد عباس ناجى . "الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية". السياسة الدولية، عدد ١٨٥(يوليو ٢٠١١).

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=643526&eid=699

٦٤ـ مصطفى عبدالعزيز مرسي . "أبعاد الموقف الإيراني من الثورة الشعبية في مصر". مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢١ فبراير ٢٠١١.

http://www.ecssr.com/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/Mustafa_Abdel_Aziz_Morsi/FeatureTopic_1375.xml

أيضا: مجيد محمدي. "غياب الحركات الإسلامية عن التطورات في الشرق الأوسط". مختارات إيرانية، عدد ١٢٨، مارس ٢٠١١.

http://acpss.ahramdigital.org.eg/OtherEsdarat.aspx?Arch=14

٦٥ـ مصطفى عبدالعزيز مرسي . مرجع سابق.

Nations' Regional Interests". Also: Islamic Invitation Turkey. "Iran, Egypt Relations Serve Both February 7, 2013.

http://www.islamicinvitationturkey.com/2013/02/07/iran-egypt-relations-serve-both-nations-regional-interests/

٦٦ـ محمد عباس ناجى . مرجع سابق.

أيضا: حسين قنيبر."طهران استأنفت تخصيب اليورانيوم إلى وقود بنسبة ٢٠٪". العربية نت، ٢٣ فبراير ٢٠١٣.

http://www.alarabiya.net/articles/2013/02/23/267928.html

٦٧ـ د. علي أكبر ولايتي." الموجة الجديدة للصحوة الإسلامية". مختارات إيرانية، عدد ١٢٨، مارس ٢٠١١.

http://acpss.ahramdigital.org.eg/OtherEsdarat.aspx?Arch=14

٦٨ـ د. محمد علي مهندي. "انهيار حلفاء أمريكا". مختارات إيرانية، عدد ١٢٩، أبريل ٢٠١١.

http://acpss.ahramdigital.org.eg/OtherEsdarat.aspx?Arch=14

٦٩ـ قاسم سليماني، قائد "فيلق القدس". "ثورات المنطقة تخلق إيرانات جديدة". الشرق الأوسط، عدد ١٢٠٥٠، ٢٥ نوفمبر ٢٠١١.

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12050&article=651451#.Uj0ridJ-nSg

٧٠- Rajeev Agarwal. Op. Cit.

Also: Yolande knell. Op. Cit.

٧١ـ محمد عباس ناجى . مرجع سابق.

٧٢ـ على بكساوى . مرجع سابق.

٧٣ـ د. عصام عبد الشافي . مرجع سابق.

أيضا: فرح الزمان أبو شعير. "محددات الموقف الإيراني من مصر بعد الثورة". مركز الجزيرة للدراسات، ٨ يناير ٢٠١٣.

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/201318102638814469.htm

٧٤ـ منير أديب. "عودة شقيق خالد الإسلامبولي من إيران بعد ٢٠ عاماً من المطاردة". المصري اليوم، ٢٨ أغسطس ٢٠١١.

http://www.almasryalyoum.com/node/490444

٧٥ـ محمد عباس أحمد ناجي. "السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر بعد ثورة ٢٥ يناير".

http://www.xa.yimg.com/kq/groups/23333479/389762137/name/%D8%B3+%D8%AE+%D9%85+%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86+_%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF+%D9%86%D8%A7%D8%AC%D9%8A.doc

٧٦ـ العربي لإيران: "انتظروا البرلمان القادم". الوفد، ٢٥ مايو ٢٠١١.

http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/49076

٧٧ـ على بكساوى . مرجع سابق.

٧٨ـ د. عصام عبد الشافي . مرجع سابق.

أيضا: معين عبد الحكيم." القلق الإسرائيلي من التقارب المصري الإيراني". الوحدة الإسلامية، عدد ١٣٧، مايو ٢٠١٣.

http://www.wahdaislamyia.org/issues/137/malhakim.htm

(*) حيث أنه معلوم أن التهديد الوحيد لأمن الخليج العربي هو التهديد الإيراني سواء من حيث العبث الطائفي في دوله، أو من حيث التسلح المستمر لإيران وسعيها للحصول علي السلاح النووي.

٧٩ـ على بكساوى . مرجع سابق.

٨٠- Nima Adelkhah. Op. Cit.

٨١ـ محمد السعيد إدريس. "العلاقات المصرية ـ الإيرانية.. رهن محددات شديدة التعقيد". مرجع سابق .

82- Rajeev Agarwal. Op. Cit.

83ـ محمد محسن أبو النور." مصالح إيران الثابتة ومواقفها المتغيرة تجاه مصر بعد ٣٠ يونيو". شباب النيل، ٣١ أغسطس ٢٠١٣.

http://www.shbabalnil.com/?p=39850

84ـ رانيا مكرم ."المحدد الخليجي: مستقبل العلاقات المصرية ـ الإيرانية بعد ٣٠ يونيو". مرجع سابق.

أيضا: محمد محسن أبو النور. مرجع سابق.

85ـ من حديث د. مصطفى اللباد مدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، والمتخصص بالشؤون الإيرانية، في: عبد الستار حتيتة. مرجع سابق.

86- Mehdi Khalaji." Iran’s Losing Bet In Egypt". The Washington Institute For Near East Policy, July 8, 2013.
http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/irans-losing-bet-in-egypt

٨٧ـ د. نيفين عبد المنعم مسعد. مرجع سابق.

٨٨ـ إيمان عاطف، لبنى عبد الفتاح. "تداعيات ٣٠ من يونيو قراءة في المواقف الإقليمية والدولية من تحولات المشهد السياسي المصري". المعهد المصري الديمقراطي (EDA)، 14 يوليو ٢٠١٣.

http://egyda.org/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-30-%D9%85%D9%86-%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5/

٨٩ـ محمد عباس ناجي. "تداعيات التغيرات السياسية في إيران ومصر على العلاقات بينهما". الراصد للبحوث والعلوم، ٣٠ يوليو ٢٠١٣.

http://www.arrasid.com/index.php/main/index/10/2884/contents

٩٠ـ رانيا مكرم ."المحدد الخليجي: مستقبل العلاقات المصرية ـ الإيرانية بعد ٣٠ يونيو". مرجع سابق.

٩١ـ وكالة أنباء فارس. "إيران تعرب عن قلقها إزاء تصاعد العنف في مصر". ٢ يوليو ٢٠١٣.

http://arabic.farsnews.com/newstext.aspx?nn=9204021850

أيضا: محمد عباس ناجي .”تداعيات التغيرات السياسية في إيران ومصر على العلاقات بينهما”. مرجع سابق.

٩٢- بي بي سي عربي. ”ايران تنتقد الإطاحة بمرسي ومصر ترفض التدخل في شؤونها”. ٧ يوليو ٢٠١٣.

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/07/130707_iran_egypt_overthrow.shtml

٩٣- إسراء أحمد فؤاد.” مستقبل العلاقات المصرية الإيرانية بين ثورتين ٢٥ يناير و٣٠ يونيو”. اليوم السابع، ١ أغسطس ٢٠١٣.

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1186711

٩٤- محمد عباس ناجي .” مواقف بندولية: كيف تفاعلت إيران مع الأزمة السياسية في مصر؟”. القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٢ أغسطس ٢٠١٣.

http://rcssmideast.org/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81-%D8%A8%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9.html

٩٥- محمد محسن أبو النور. مرجع سابق.

أيضا: ” الاطاحة بالرئيس مرسى والاخوان نكسة للعلاقات الايرانية ـ المصرية”. القدس، ٨ يوليو ٢٠١٣.

http://www.alquds.com/en/node/448998

٩٦- محمد عباس ناجي .” مواقف بندولية: كيف تفاعلت إيران مع الأزمة السياسية في مصر؟”. مرجع سابق.

أيضا: رانيا مكرم .”المحدد الخليجي: مستقبل العلاقات المصرية ـ الإيرانية بعد ٣٠ يونيو”. مرجع سابق.

٩٧- محمد محسن أبو النور. مرجع سابق.

٩٨- رانيا مكرم .”المحدد الخليجي: مستقبل العلاقات المصرية ـ الإيرانية بعد ٣٠ يونيو”. مرجع سابق.

٩٩- وردة الحسيني .” وزير خارجية إيران يؤكد لعمرو: الشعب المصري هو الذي يحدد مصير بلاده ”.أخبار اليوم ، يوليو ٢٠١٣،

١٠٠- إسراء أحمد فؤاد. مرجع سابق.

١٠١- عامر بدوى .”قيادي شيعي: إيران لن تتآمر على مصر.. وموقفها سيتغير من ٣٠ يونيو”. ١٢ يوليو ٢٠١٣.

http://www.albawabhnews.com/news/76151

١٠٢- محمد عباس ناجي .” مواقف بندولية: كيف تفاعلت إيران مع الأزمة السياسية في مصر؟”. مرجع سابق.

١٠٣- محمد عباس ناجي .”تداعيات التغيرات السياسية في إيران ومصر على العلاقات بينهما”. مرجع سابق.

١٠٤- إسراء أحمد فؤاد. مرجع سابق.

١٠٥- رانيا مكرم .”المحدد الخليجي: مستقبل العلاقات المصرية ـ الإيرانية بعد ٣٠ يونيو”. مرجع سابق.

١٠٨- د. محمد السعيد عبد المؤمن. مرجع سابق.

١٠٩- د. السيد عوض عثمان. مرجع سابق

١١٠- د. محمد السعيد عبد المؤمن. مرجع سابق.

١١١- د. السيد عوض عثمان. مرجع سابق.

١١٢- علي أكبر أسدي. مرجع سابق.

أيضا: ياسر عبد العزيز. ”ما بين مصر وإيران”. المصري اليوم، ١٤ ديسمبر ٢٠٠٨.

http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=190254

١١٣ـ ايمان رجب. "المتغير الإيراني في العلاقات المصرية ـ الأمريكية". ملف الأهرام الاستراتيجي ، ١ فبراير ٢٠١٣.

http://www.digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=1194494

١١٤ـ أيمن رمضان ." وزير الخارجية: تصرفات إيران في الخليج تمس الأمن القومي المصري". اليوم السابع، ١٥ سبتمبر ٢٠١٣.

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1250340

١١٥ـ رانيا مكرم. "المحدد الخليجي: مستقبل العلاقات المصرية ـ الإيرانية بعد ٣٠ يونيو". مرجع سابق.

١١٦ـ محمد عباس ناجي ."تداعيات التغيرات السياسية في إيران ومصر على العلاقات بينهما". مرجع سابق.

أيضا: حديث السفير حسين هريدي مساعد وزير الخارجية الأسبق، في: إسراء أحمد فؤاد. مرجع سابق.

١١٧ـ د. نيفين مسعد. "انتبهوا إلى روحاني". الشروق المصرية، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٣.

http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=26092013&id=caa9db87-2312-45ca-b7aa-73cf61429b2f

١١٨ـ محمد عباس ناجي ."تداعيات التغيرات السياسية في إيران ومصر على العلاقات بينهما". مرجع سابق.

١١٩ـ على الكاش. "روحاني ونجادى وجهان لعملة واحدة". شبكة البصرة، ٢٥ يونيو ٢٠١٣.

http://www.albasrah.net/pages/mod.php?mod=art&lapage=../ar_articles_2013/0613/kash_250613.htm

١٢٠ـ شحاتة عوض . مرجع سابق.

١٢١ـ صافيناز محمد أحمد." الأزمة السورية والعلاقات المصرية الإيرانية في ضوء التفاعلات الإقليمية الراهنة". مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=102

أيضا: من حديث د. أحمد لاشين، أستاذ الدراسات الإيرانية في جامعة عين شمس، في: عبد الستار حتيتة. مرجع سابق.

١٢٢ـ من حديث محمد عباس ناجى: الخبير في الشأن الإيراني بمركز الأهرام للدراسات السياسية، في: إسراء أحمد فؤاد. مرجع سابق.

Also: Rajeev Agarwal. Op. Cit.

١٢٣ـ من حديث السفير حسين هريدي مساعد وزير الخارجية الأسبق، في: إسراء أحمد فؤاد. مرجع سابق.

١٢٤ـ رانيا مكرم. "كيف تفكر طهران؟ الرؤية الإيرانية للعلاقات مع مصر". مرجع سابق.

أيضاً: د. نيفين عبدالمنعم مسعد، "العلاقات المصرية الإيرانية إلى أين؟". مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٨ ابريل ٢٠١١.

http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/Nevine_Mossaad/FeatureTopic_1396.xml

١٢٥ـ أبو الفضل الإسناوي. "تقارب مشروط موقف التيارات الإسلامية المصرية من العلاقات مع إيران". السياسة الدولية، ١٩ مارس ٢٠١٢.

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/107/2238/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7.aspx

١٢٦ـ أيمن رمضان ." وزير الخارجية: تصرفات إيران في الخليج تمس الأمن القومي المصري". اليوم السابع، ١٥ سبتمبر ٢٠١٣.

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1250340